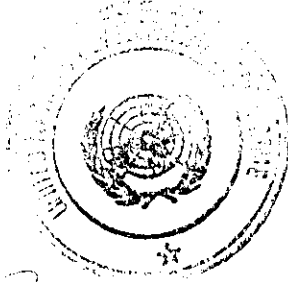


الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودوائع القطاع العام

دار التنمية (ش.م.م)

ص.ب: ١٤/٥٤٩٢ بيروت - لبنان . تلفون وفاكس: ٣١٨٧٩٢



RAB 197/G-EG.

8A
وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان:
تحليل النشاط والاتفاق

اعداد:

انطوان حداد

CRAB/97/GS6
ORG/141/120/20
07 DEC 1999

NO AC	Info	Date
INFO	RR	hpe
ACTION	RTH	

RAH 8/12

(مسودة اولى - ليست للنشر - ليست للتداول)

بيروت، تشرين الاول ١٩٩٩

المحتويات

- ١ - الفصل الأول: وزارة الشؤون الاجتماعية: نشأتها، مهامها، وموازنتها
- ١-١- الخلفية التاريخية لإنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية
- ١-١-١- مرحلة ما قبل إنشاء مصلحة الإنعاش الاجتماعي
- ٢-١-١- مصلحة الإنعاش الاجتماعي
- ٢-١-١-٣- إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية وتحديد مهامها
- ٢-٢- موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية
- ١-٢-١- تطور أرقام موازنة الوزارة منذ عام ١٩٩٣
- ٢-٢-١- تطور أرقام بند "التحويلات"
- ٧ - الفصل الثاني: النشاطات الممولة من وزارة الشؤون الاجتماعية
- ١-٢- خدمات الرعاية الاجتماعية
- ١-١-٢- أنواع خدمات الرعاية والمستفيدين منها
- ٢-١-٢- خدمات الرعاية الاجتماعية "العادية" (لغير المعوقين)
- ٣-١-٢- خدمات رعاية اجتماعية للمعوقين
- ٢-٢- المراكز الانمائية التابعة للوزارة وفروعها وخدماتها
- ١-٢- الخدمات المراكز والمستفيدين منها
- ٢-٢- الإنفاق على مراكز الوزارة وفروعها
- ٣-٢- المشاريع الاجتماعية والصحية المشتركة مع الجمعيات الأهلية
- ١-٣-٢- أنواع المشاريع المشتركة والمستفيدين منها
- ٢-٣-٢- الإنفاق على المشاريع المشتركة مع الجمعيات الأهلية
- ٤-٢- برامج ومشاريع مختلفة تمولها وزارة الشؤون الاجتماعية
- ٢٣ - الفصل الثالث: التحليل القطاعي-الوظيفي لموازنة وزارة الشؤون الاجتماعية
- ١-٣- تحليل نبذة "الرعاية الاجتماعية"
- ٢-٣- تحليل نبذة "مراكز الخدمات الانمائية وفروعها"

- ٢٥ ٣-٣- تحليل نبذة "مشاريع صحية واجتماعية بالاشتراك مع الجمعيات"
- ٢٦ ٣-٤- تحليل النبذات الاخرى في بند "التحويلات"
- ٢٧ ٣-٥- التحليل المجمع لبند "التحويلات" ولاجمالي موازنة الوزارة

٢٩ - الفصل الرابع: التحديات والمصاعب والخيارات

- ٢٩ ٤-١- التحديات التي تواجه عمل الوزارة
- ٣١ ٤-٢- الآفاق والخيارات
- ٣١ ٤-٢-١- توجهات اصلاحية عامة على مستوى الوزارة ككل
- ٣٣ ٤-٢-٢- توصيات واقتراحات في مجال خدمات الرعاية
- ٣٤ ٤-٢-٣- توصيات واقتراحات خاصة بالمراكز الانمائية
- ٣٥ ٤-٢-٤- توصيات واقتراحات في مجال المشاريع المشتركة مع الهيئات
- ٣٦ ٤-٢-٥- توصيات واقتراحات خاصة بالبرامج والمشاريع المتنوعة

الفصل الأول

وزارة الشؤون الاجتماعية: مهامها وموازناتها

١-١ - الخلفية التاريخية لإنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية

١-١-١ - مرحلة ما قبل إنشاء مصلحة الإنعاش الاجتماعي

حتى عام ١٩٤٣، كانت أعمال الرعاية الاجتماعية في لبنان ضئيلة وموزعة على مختلف دوائر الحكومة ومنوطة بشكل خاص بوزارتي التربية الوطنية والإسعاف العام. وكانت الوزارتان تقدمان عدداً من الخدمات الاجتماعية التربوية والصحية لبعض الحالات الاجتماعية الصعبة الداخلة ضمن اختصاصها. ولم يكن هناك سياسة اجتماعية واضحة ومحددة، بل كانت الحكومة تكفي برصد بعض الاعتمادات الضئيلة لمساعدة عدد من الجمعيات والهيئات الأهلية لتأمين أعمال الرعاية.

في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٣، صدر المرسوم الاشتراعي رقم ٢٠٣١ الذي أنشأ أول جهاز شبه متخصص لمواجهة «المشكلات الاجتماعية العمالية»، وهو مصلحة الشؤون الاجتماعية، التي ألحقت بوزارة الاقتصاد الوطني. وكان من مهماتها درس العلاقات والقضايا الناشئة بين أرباب العمل والأجراء وإعداد القوانين والأنظمة المتعلقة بهذه القضايا ومراقبة تطبيقها، والاهتمام كذلك «بالعناية الاجتماعية» الرامية إلى تحسين مستوى الطبقة العاملة وحماية الأحداث ومراقبة السجون من الناحية المعنوية، إلى أن صدر قانون العمل في ٢٣ أيلول ١٩٤٦.

بعد ذلك، وفي نطاق تطورات القضايا الاجتماعية والسعي لخلق أنماط إدارية ملائمة للتصدي لها، صدر المرسوم الاشتراعي رقم ٤٨٦٨ القاضي بإنشاء وزارة للعمل والشؤون الاجتماعية اعتباراً من ١ حزيران ١٩٥١. وقد تولت الوزارة القضايا الناشئة عن قانون العمل، إضافة إلى إعداد قانون وأنظمة الضمان الاجتماعي. وبقي الدور الاجتماعي للوزارة، في ما عدا ذلك، محدداً جداً، ويقتصر على توزيع مبالغ متواضعة على عدد من الجمعيات الخيرية.

١-٢-١- مصلحة الإنعاش الاجتماعي

بعد أحداث عام ١٩٥٨ وبالتوافق مع الدراسة الشاملة التي أجرتها بعثة "ايرفد" حول احتياجات التنمية للمناطق اللبنانية، سُجلت انطلاقة جديدة في مجال الاهتمام الرسمي بالشأن الاجتماعي، فأنشئت مصلحة الإنعاش الاجتماعي عام ١٩٥٩، وأعيد تنظيم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وأسندت إليها مهمة الوصاية على المصلحة الوليدة.

أنيط بمصلحة الإنعاش الاجتماعي التي أنشئت كمؤسسة عامة ذات شخصية معنوية مستقلة إدارياً (تحت وصاية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية) ومالياً (تحت وصاية وزارة المال)، القيام بمهام أربعة رئيسية هي:

- ١- اعتماد برامج طويلة الأجل للتنمية الاجتماعية ومتابعة تنفيذها.
 - ٢- تخطيط سياسات إنمائية اجتماعية، وتقدير الكلفة المالية اللازمة لها.
 - ٣- المشاركة مع المنظمات غير الحكومية في تنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية.
 - ٤- توجيه الشباب إلى التعليم المهني.
- وقد استقر الوضع على هذه الحال طوال الأعوام التي سبقت الحرب وخلال الحرب ما بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠، حين حولت "مصلحة الانعاش الاجتماعي" الى مديرية عامة للشؤون الاجتماعية ملحقة بوزارة الصحة العامة التي تحولت بدورها الى وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية.

١-٣-٣ - إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية

لم يطل الامر على هذا النحو. ففي ١٩٩٣/٤/٢ صدر القانون رقم ٢١٢ الذي أنشأ وزارة الشؤون الاجتماعية، وحدد مهامها على الوجه الآتي:

- ١-وضع خطة إنماء اجتماعي للبلاد ومراقبة تطبيقها.
- ٢-تنفيذ المشاريع الاجتماعية التي تتولاها الدولة بمفردها.
- ٣-تقديم المساعدات للمشاريع الاجتماعية القائمة والمساهمة في تحقيق مشاريع اجتماعية جديدة، وذلك وفقاً للمبادئ والأنظمة التي تضعها الوزارة.
- ٤-رعاية المعوقين والاهتمام بشؤون المؤسسات المعنية بهم.
- ٥-معالجة النتائج الاجتماعية للحرب، بما فيها الرعاية الاجتماعية لذوي الضحايا والجرحى والمعوقين.

- ٦- رعاية شؤون الأيتام والاهتمام بشؤون دور الأيتام.
- ٧- الاهتمام بشؤون الأسرة.
- ٨- الاهتمام بشؤون الأحداث المنحرفين والمساكين والنشاطات الحرفية خصوصاً الريفية منها والعمل على تنميتها.
- ٩- رصد التحركات السكانية وأسبابها وتنظيم جهود الدولة والتنسيق مع القطاع الأهلي في هذا المضمار.
- ١٠- الاهتمام بالحالات الطارئة التي تستوجب الإسعاف الاجتماعي والإغاثة.
- ١١- وضع برامج التأهيل والتدريب الاجتماعية والإشراف على تنفيذها.
- ١٢- اقتراح منح المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الخيرية صفة المنفعة العامة والسهر على التزامها بها.
- ١٣- المشاركة في تنظيم حملات مكافحة الإدمان على جميع المستويات.
- ١٤- تقديم الرعاية الاجتماعية لأسر شهداء الاعتداءات الإسرائيلية والمعتقلين في سجون العدو.
- ١٥- مراقبة المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بخدمات اجتماعية ولا تتوخى الربح، ومنها دور العجزة وذوي العاهات ودور الأيتام والفئات المحتاجة والمراكز الصحية الاجتماعية وسائر المؤسسات المماثلة التي ترعاها الطوائف والجمعيات الخيرية والهيئات المعترف بها والأفراد الذين يعملون في الحقل الاجتماعي.
- كما نص قانون إنشاء الوزارة على إنشاء "الصندوق المركزي للشؤون الاجتماعية"، كمؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تحت وصاية وزير الشؤون الاجتماعية وتهدف الى تمويل المشاريع الاجتماعية كلياً و او جزئياً.
- مع هذا التحديد للمهام والأدوار المطلوبة من الوزارة، يمكن القول أن تعريف العمل الاجتماعي وتحديدته قد اتخذاً بعداً رسمياً وشاملاً وذلك للمرة الأولى منذ انطلاقة العمل الاجتماعي في لبنان عام ١٩٥٩ بعد إنشاء مصلحة الإنعاش الاجتماعي.
- لكن القانون لم يحدد بشكل واضح طبيعة خطة النماء الاجتماعي المطلوب من الوزارة تحضيها والإشراف عليها، ولا نطاقها ولا آلية وضعها ولا الأطراف التي يجب ان تساهم في مراحل تصميمها وتنفيذها. كما يلاحظ ان مهام الوزارة كما حددها القانون يغلب عليها الطابع الإغاثي والخدمي والرعائي بشكل عام وليس الانمائي أو التمكيني. كذلك، فإن جزءاً هاماً من

هذه المهام يتقاطع مع مهام وصلاحيات وزارات وإدارات أخرى لم يذكر القانون كيفية منع التداخل معها ولا هو حدد وسائل وآليات التنسيق معها وتقاسم العمل.

٢-١ - موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية

١-٢-١ - تطور أرقام موازنة الوزارة منذ عام ١٩٩٣

يعتبر العام ١٩٩٣ التاريخ الرسمي لإنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان، والسنة الأولى التي يحظى فيها العمل الاجتماعي بموازنة خاصة به. عام ١٩٩٣ بلغت أرقام تلك الموازنة ٣٧,٦ مليار ليرة (انظر الجدول رقم ١ الذي يبرز تطور أرقام الموازنة بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٠). اخذت موازنة الوزارة تنمو باطراد فهازنت ال ٩٤ مليار ليرة عام ١٩٩٧ محققة زيادة بنسبة ١٥٠% في اربعة اعوام، ثم عرفت ثباتا عام ١٩٩٨ فانخفضا ملحوظا عام ١٩٩٩ (بنسبة ٢٧%) لتصل الى ٦٨,٤ مليار. ويتوقع لها ان ترتفع بنسبة ٢٢% عام ٢٠٠٠ لتصل الى ٨٠,٧ مليار اي اقل بقليل مما كانت عليه عام ١٩٩٦.

اما حصة موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية الى الموازنة العامة (ما عدا الديون المتوجبة الاداء) فقد عرفت هبوطا هاما بين ١٩٩٣ و ١٩٩٤ من ٢% الى ١,٢٥%، ثم ارتفعت حتى وصلت الى سقف ٢,٥% عام ١٩٩٧، قبل ان تعاود هبوطها الى ١,٥% عام ١٩٩٩. ويتوقع ان ترتفع قليلا في عام ٢٠٠٠ الى ١,٧%.

تتوزع أرقام موازنة الوزارة كما الموازنة العامة على جزئين، الجزء الأول ويضم النفقات الجارية، والجزء الثاني ويضم النفقات الاستثمارية:

أ - الجزء الأول (النفقات الجارية): هذا الجزء كان يشكل دوما اكثر من ٩٩% من مجموع الموازنة. وهو يضم الأجور والرواتب والمخصصات والمواد الاستهلاكية والإيجارات وغيرها من النفقات المتكررة، فضلا عن بند التحويلات (المساعدات والمساهمات) الذي يستأثر وحده بالسواد الاعظم من الموازنة (اكثر من ٩٥%).

ولقد بلغت أرقام الجزء الأول من موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية ٩٤,١ مليار عام ١٩٩٨ و ٦٨,٣ مليار عام ١٩٩٩. ويتوقع ان تصل الى ٨٣,٥ في موازنة عام ٢٠٠٠.

البند الأخرى من الجزء الأول تشكل أقل من ٣ % من مجموع الموازنة (انظر الجدول رقم ٢)، منها بند "المواد والخدمات الاستهلاكية"، الذي يمثل أقل من ١ % من الموازنة أي حوالي ٠,٧ مليار ليرة مخصصة للإيجارات ورسوم الكهرباء والهاتف وما شابه. ومنها أيضا بند "المخصصات والرواتب والأجور" الذي يشكل أقل من ٢ % من الموازنة، أي حوالي ١,٥ مليار ليرة تتوزع على نحو ١٥٠ موظف دائم وأجير ومتعاقد.

لكن ذلك لا يعني أن إنفاق الوزارة على الرواتب والأجور وغيرها من التعويضات ينحصر في هذه النسب أعلاه. بل إن جدول تركيب الإنفاق على مراكز الخدمات الانمائية التابعة للوزارة مع فروعها كذلك المشاريع المشتركة مع الهيئات غير الحكومية وغيرها من المشاريع والمراكز، يظهر أن جزء مهما من هذا الإنفاق يعود في الواقع إلى تغطية الأجور والتعويضات.

ب - الجزء الثاني (النفقات الاستثمارية): وهو يضم البنود الأخرى المتعلقة بالإنشاء والتجهيز. وهو يتضمن أرقاما رمزية لم تتجاوز نسبتها يوما ٠,٣ % من مجموع موازنة الوزارة. وقد بلغت ٢٥٠ مليون ليرة عام ١٩٩٨، و ٩٠ مليون ليرة عام ١٩٩٩ ومخطط لها أن تبلغ ٢٣٠ مليون ليرة عام ٢٠٠٠.

غير أنه يلاحظ أن الجزء الأول من موازنة عام ١٩٩٧ تضمن استثنائيا تحت بند التحويلات مخصصات لفتح مراكز خدمات انمائية جديدة بقيمة مليار ليرة، وهي نفقات يغلب عليها الطابع الاستثماري وكان يستحسن لو أدرجت في الجزء الثاني من الموازنة.

أن الغالبية العظمى من المراكز الجديدة التي بنيت بعد عام ١٩٩٤ قد تم تمويل بناءها من خارج الموازنة عن طريق مجلس الانماء والاعمار ومن ضمن "خطة عام ٢٠٠٠". وكانت هذه الخطة الممتدة أصلا على ١٣ سنة قد لاحظت نحو ١ % من إجمالي أرقامها، أي ١٥٠ مليون دولار للمشاريع العائدة لوزارة الشؤون الاجتماعية. ويتوزع هذا المبلغ كما يلي: ٤٥ مليون دولار لبناء وتجهيز ٧٥ مركزا انمائيا، ١٠ ملايين دولار لبرنامج دعم المؤسسات الاجتماعية، ٤٥ مليون دولار لبرامج المعوقين والفئات المهمشة، و ٥٠ مليون دولار لبرامج دعم الحرفيين.

١-٢-٢- تطور أرقام بند "التحويلات"

بند التحويلات نما بالتوازي مع نمو موازنة الوزارة من ٣٤,٥ مليار ليرة عام ١٩٩٣ إلى ٩٢ مليار عام ١٩٩٨، ونمت حصته إلى مجموع موازنة الوزارة من ٩٢ % إلى ٩٨ % في الفترة

نفسها. ويضم هذا البند مجموعة متنوعة جدا من النفقات موزعة على حوالى ٢٠ نبذة وذلك تبعا للسنة (١٩ نبذة عام ١٩٩٨، ١٨ عام ١٩٩٩ و ٢٠ في مشروع موازنة عام ٢٠٠٠). اهم هذه النبذات هي:

(١) نفقات الرعاية للمجموعات الضعيفة (ايتام، معوقين، مسنين وغيرها) وقد بلغت على التوالي ٦٢ مليار و ٤٦ مليار و ٥٦ مليار ليرة في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ في مشروع عام ٢٠٠٠،
(٢) مشاريع العناية الصحية-الاجتماعية-التربوية المشتركة مع الهيئات غير الحكومية، وقد خصص لها تبعا ٩ مليارات و ٤,٥ مليار و ٦ مليارات ليرة في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ وفي مشروع موازنة عام ٢٠٠٠،

(٣) النفقات التشغيلية لمراكز الخدمات الانمائية التي تديرها الوزارة مباشرة في مناطق عدة، وقد بلغت ١٢ مليار و ٩ مليار و ١١ مليار ليرة في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ وفي مشروع موازنة عام ٢٠٠٠.

اما النبذات الاخرى فتغطي مجموعة متنوعة جدا من النشاطات والبرامج وتراوح قيمة اعتماداتها مجتمعة تبعا للسنة بين ٦ مليارات (عام ١٩٩٩) و ٩ مليارات (١٩٩٨). ويظهر الجدول رقم ٣ و الجدول رقم ٤ عرضا تفصيليا لنبذات بند التحويلات تبعا بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦ وبين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٠.

الفصل الثاني

النشاطات التي تمولها وزارة الشؤون الاجتماعية

تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بإنفاق موازنتها (خصوصاً بند التحويلات) على الأنشطة والخدمات التالية:

- (١) خدمات الرعاية الاجتماعية (للفئات الضعيفة من معوقين وإيتام ومعوزين ورضع ومسنين ومنحرفين) وذلك عبر المؤسسات المتخصصة غير الحكومية،
- (٢) المراكز الانمائية التابعة للوزارة وفروعها،
- (٣) مشاريع اجتماعية وصحية وتربوية بالاشتراك مع الهيئات والمنظمات غير الحكومية،
- (٤) مجموعة متنوعة من المشاريع والنشاطات (انشائية وتنموية وبحثية وغيرها) تقوم بها الوزارة اما بمفردها اما بالاشتراك مع هيئات محلية وهيئات دولية.

٢-١- خدمات الرعاية الاجتماعية

٢-١-١- أنواع خدمات الرعاية والمستفيدين منها

تقوم الوزارة بتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية عبر المؤسسات والهيئات غير الحكومية المتخصصة للفئات الضعيفة، خصوصاً المعوقين والأيتام والأطفال الرضع والعجزة (المسننين) والمنحرفين. وتتضمن هذه الخدمات كلياً أو جزئياً الايواء والتأهيل والتغذية والحضانة والتعليم والتدريب والارشاد.

توقع الوزارة عقوداً سنوية مع تلك المؤسسات تنص على الفئة (أو الفئات) المستهدفة وعدد المستفيدين ونوعية الخدمات المطلوبة وعدد المدرسين وبدل الرعاية اليومي المقطوع للمساعدة لكل مستفيد تبعاً للفئة. كما يقوم جهاز رقابة تابع للوزارة مؤلف من اداريين ومساعدات وعاملين اجتماعيين بالإشراف على حسن تنفيذ هذه العقود وتقييم المؤسسات بالشروط الموضوعية من قبل الوزارة.

ويتم قبول الافراد المستفيدين في مؤسسات الرعاية بموجب احالة من الوزارة. اما في حال وجود اماكن شاغرة تبعا للعقد وتختلف الوزارة عن ارسال مستفيدين اليها، فيمكن لادارة المؤسسة قبول الافراد مباشرة وعلى نفقة الوزارة.

وتمول خدمات الرعاية من ضمن نبذة "الرعاية الاجتماعية"، وهي النبذة الاهم في بند "التحويلات" العائد الى الجزء الاول من موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية. وقد بلغت اعتمادات "الرعاية الاجتماعية" ٦٢ مليار ليرة عام ١٩٩٨، اي ٦٧ % من بند التحويلات او ٦٦ % من اجمالي موازنة الوزارة. ورغم انخفاض هذا المبلغ الى ٤٦ مليار ليرة في العام التالي (١٩٩٩) ثم عودته الى الارتفاع الى ٦٥ مليار ليرة في مشروع موازنة عام ٢٠٠٠، بقي يشكل ٧٠ % من بند التحويلات و ٦٧ % من اجمالي الموازنة.

تستخدم اعتمادات نبذة "الرعاية الاجتماعية" لتمويل مجموعتين من الخدمات:

(أ) رعاية الايتام والمعوزين والرضع والعجزة والمنحرفين، وخصص لها ٥١,٨ مليار ليرة عام ١٩٩٨،

(ب) رعاية المعوقين، وخصص لها ١٠,٢ مليار ليرة عام ١٩٩٨.

٢-١-٢ - خدمات الرعاية الاجتماعية العادية (لغير المعوقين)

تعاقدت الوزارة عام ١٩٩٨ مع ١٨٩ مؤسسة للرعاية الاجتماعية (لغير المعوقين) موزعة جغرافياً كما في الجدول رقم ٥، واستفاد من خدماتها ٣٥٥١٢ شخصاً يتوزعون على عشر فئات (انظر الجدول رقم ٥):

١٥٦٦١ مستفيدا	١- التعليم العام الداخلي للايتام والمعوزين:
٣٨٩٨	٢- التعليم المهني - الدرجة الاولى - داخلي:
٤٦٦	٣- التعليم المهني - الدرجة الثانية - داخلي:
١٥٠	٤- التعليم المهني - الدرجة الثالثة - داخلي:
٣٠٤٣	٥- التعليم المهني العالي - داخلي:
٥٨٠٢	٦- التعليم المهني العالي - خارجي:
٤٥٢١	٧- التعليم المهني - الدرجة الاولى - خارجي:
١٢٨٨	٨- رعاية وايواء الاطفال الرضع:
٥٩٥	٩- رعاية وايواء العجزة:

أن غالبية المؤسسات التي تُعنى بالرعاية الاجتماعية (١١٠ مؤسسات من أصل ١٨٩ مؤسسة أو ٥٨ %) تقع في بيروت وضواحيها التابعة إدارياً لمحافظة جبل لبنان، حيث تتركز الكثافة السكانية. كذلك فإن غالبية المستفيدين من هذه الخدمات (٢١٠٢٧ من أصل ٣٥٥١٢ مستفيد أو ٥٩ %) هم من المقيمين في محافظتي بيروت وجبل لبنان. وإذا كان هذا الأمر يتناسب حسابياً مع التوزيع السكاني بين المحافظات اللبنانية، فإنه لا شك لا يتناسب مع الحاجات الشديدة التفاوت لتلك المحافظات حيث تتضاعف الحاجات في المحافظات والاقضية الطرفية البعيدة عن العاصمة.

من ناحية ثانية، تُظهر الجداول الملحقّة بتقرير وزارة الشؤون الاجتماعية عن أعمالها لعام ١٩٩٨ والمتضمنة أسماء تلك المؤسسات أن الغالبية العظمى منها ينتسب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إما إلى المرجعيات الدينية والمذهبية، أو إلى الأحزاب والمنظمات ذات المراكز الطائفي. إن هذا الأمر الموروث من فترة الحرب الأهلية والذي تم تكريسه بعد الحرب، يجعل من الأقنية الطائفية والمذهبية ممرات شبه إلزامية للإنفاق الحكومي في مجال الخدمات والرعاية الاجتماعية. على صعيد الاستهداف وتحديد ملامح الفئات المرشحة للاستفادة، يلاحظ أنه فيما خلا الفئات الثلاث الأخيرة (الرضع، المسنون، المنحرفات)، يبدو الاستهداف ضبابياً وملامح الفئات المرشحة للاستفادة واهية. فتحت عنوان "إيتام وحالات اجتماعية" ينضوي في الفئات الخمس الأولى خليط واسع يضم ٢٣٢١٨ مستفيداً متفاوتي الضعف وبالتالي متفاوتي الحاجة ويتوزعون بين:

- الإيتام فاقدَي الوالدين،
- الإيتام فاقدَي الوالد،
- الإيتام فاقدَي الوالدة،
- المشردين غير الإيتام،
- الفقراء غير الإيتام،
- محدودَي الدخل من غير الإيتام.

ويتلقى هؤلاء خدمات الايواء والتغذية والتعليم بشقيه: العام (المرحلة الابتدائية والمرحلة

المتوسطة)، والمهني (المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية والعليا). وقد تم قبول حوالي نصفهم (١٢٥٣٣ من اصل ٢٣٢١٨) عن طريق الوزارة، والنصف الآخر مباشرة عن طريق مؤسسات الرعاية. بين النصف الاول والتي تملك الوزارة سجلات واضحة عنهم، يتضح ان عدد الايتام (من فاقد الوالدين او احدهما) هو فقط ٢١٥١ حالة (١٧% فقط) فيما يعرف الباقون على انهم "ذوي حالات اجتماعية صعبة".

كذلك، تحت عنوان "التعليم المهني الخارجي"، نجد ١٠٣٤١ مستفيدا بين المرحلة الثانوية (درجة اولى) والمرحلة العليا. لكن الوزارة لا تملك اي توزيع للملامح الاجتماعية لهؤلاء المستفيدين لا من حيث مستوى الدخل ولا من حيث ظروفهم العائلية او احوالهم المعيشية. ويشكل هؤلاء المستفيدون قسما مهما من تلامذة القطاع الخاص من التعليم المهني في لبنان. واذا لم يتم تصنيفهم بشكل واضح تبعا لملامحهم الاجتماعية، فان تحويلات الوزارة الى هذه الفئة والتي بلغت ١١,٥ مليار ليرة عام ١٩٩٨ ستبقى مجرد دعم حكومي للتعليم المهني والتقني (الذي هو بحد ذاته امر جيد) لكن من دون اي تفضيل مبني على الخلفية الاجتماعية.

على صعيد المسنين (العجزة)، يلاحظ انهم لا يشكلون سوى ٦٠٠ حالة من اصل ٣٥٥٠٠ مستفيد (اي اقل من ٢%). وهو لا شك انه رقم منخفض جدا قياسا بحجم الفئة العمرية المعنية (٦٥ سنة وما فوق) وبحاجات الرعاية والايواء في هذه الفئة. ويعود هذا الانخفاض الى مزيج متداخل من الاسباب منها: نظام القيم والعادات، التضامن والتكافل الاسري، عدم كفاية الطاقة الاستيعابية لدور المسنين عموما وغيابها الكامل في بعض المناطق (محافظة النبطية مثلا)، وخصوصا ضعف الوعي لحقوق هذه الفئة من المواطنين والتوعية على هذه الحقوق. لكن يتوقع ان يتضاعف الطلب على رعاية المسنين بشكل ملموس في السنين القليلة القادمة وذلك بالتوافق مع تآكل انظمة تعويض نهاية الخدمة، وتراجع المداخل الفعلية للأسر، وخصوصا مع التوسع العددي لهذه الفئة العمرية بسبب تغير هرم الاعمار وارتفاع متوسط عمر السكان وارتفاع العمر المرتقب.

يظهر الجدول رقم ٦ توزيع انفاق الرعاية لغير المعوقين. يتبين ان الوزارة انفقت على الفئات الثمانية المستفيدة من الرعاية الاجتماعية لغير المعوقين ٥١,٨ مليار ليرة عام ١٩٩٨، اي نحو ٥٥% من اجمالي موازنة الوزارة. وقد خصص حوالي نصف هذا المبلغ (٤٥,٣%) للتعليم العام الداخلي للايتام و"الحالات الصعبة". التعليم المهني العالي بشقيه الخارجي والداخلي نال ٢٦,٦% من اجمالي الرعاية، والتعليم المهني الدرجة الاولى (المستوى الثانوي) نال ٢٠,٤%، والتعليم المهني الدرجة الثانية والثالثة (اي المتوسط والابتدائي) نال ٢%. وتوزعت رعاية الاطفال الرضع

والمسنين والمنحرفات الـ ٦% المتبقية.

وفيما تبلغ متوسط المساعدة السنوية للمستفيد الواحد التي تقدمها الوزارة ١.٤٥٨ مليون ليرة، يتبين ان المساعدة للمستفيد الواحد هي الاعلى في فئة رعاية المنحرفات حيث تبلغ ٤,٣٨ مليون ليرة، والادنى هي في فئة التعليم المهني الخارجي درجة اولى (مستوى ثانوي) حيث تبلغ ٩١٢ الف ليرة.

رغم تدنيها، تبدو المساعدات السنوية المخصصة للتعليم الخارجي المهني (الثانوي والعالي) مقبولة نسبياً، حيث يفترض بها ان تغطي جزء مهما من كلفة التعليم. في المقابل، تبدو المساعدات المخصصة للتعليم الداخلي وسائر فئات الرعاية التي تتطلب ايواءً وتغذية غير كافية قياساً بالكلفة الباهظة التي يتطلبها توفير هذين الامرين بشروط معقولة.

ازاء هذا الواقع، تجد مؤسسات الرعاية التي لا يتوفر لها مصادر تمويل ملموسة سوى وزارة الشؤون الاجتماعية، تجد نفسها امام واحد من خيارين: اما تخفيض مستوى الخدمات التي تقدمها الى المستفيدين او الاعلان عن عدد من المستفيدين يفوق العدد الفعلي. ويجد موظفو الوزارة المولجون مراقبة هذه المؤسسات صعوبة كبيرة في التحقق المستمر من هذين النوعين من المخالفات، نظراً لقلّة عددهم قياساً بعدد مؤسسات الرعاية.

٢-١-٣- خدمات الرعاية الاجتماعية للمعوقين

تقدم الوزارة خدمات متنوعة للمعوقين. اهمها خدمات الرعاية عبر المؤسسات العاملة في حقل الإعاقة، وذلك في مجالات الايواء والتغذية والتأهيل والتعليم والتدريب المهني، عن طريق عقود سنوية مع تلك المؤسسات يتم تجديدها سنوياً. كما يقوم "المركز النموذجي للمعوقين" باستقبال المعوقين المحالين اليه من مراكز الوزارة ومؤسسات الرعاية، وذلك من اجل دراسة حالتهم وتشخيص نوع الاعاقة ومداها واقتراح نوع المتابعة الذي يحتاجها كل منهم. كذلك تشترك الوزارة في تنفيذ مشاريع مشتركة مع عدد من الجمعيات الأهلية التي تهتم بتحسين اوضاع المعوقين. اخيراً، ترعى الوزارة "مشروع تأمين حقوق المعوقين" بالتنسيق مع "الهيئة الوطنية لشؤون المعوقين".

بالنسبة الى خدمات الرعاية، بلغ عدد المؤسسات المتعاقدة مع الوزارة ٤٦ مؤسسة في نهاية عام ١٩٩٨، موزعة جغرافياً كما يلي:

- جبل لبنان: ١٩

- بيروت: ١١

- الشمال: ٦

- الجنوب: ٧

- البقاع: ٣

- المجموع: ٤٦

تعهدت الوزارة ضمن عقودها مع هذه المؤسسات لعام ١٩٩٨ رعاية ٥٧٠٨ معوقاً، منهم ١٣٧٧ احيلوا الى تلك المؤسسات عن طريق الوزارة التي كانت قد قبلت طلباتهم من اصل ١٧٢٢ طلباً تلقتها مكاتبها في المحافظات الخمس. ويتوزع ال ٥٧٠٨ معوقاً على الفئات التالية:

العدد	فئة الإعاقة
٢٧٤٩	تخلف عقلي
٩٦٠	صم-بكم
٣٨٥	مكفوفون
٦٠	الزهايمر
٧٧٠	معوقون حركياً
٣٤٥	شلل
٣٧٩	معوقون تعليمياً
٦٠	متعددو الاعاقة
٥٧٠٨	المجموع

- ١

ويتلقى هؤلاء خدمات الرعاية التالية:

- داخلي (ايواء، تأهيل، تغذية): ٢٢٣١ معوقاً

- نصف داخلي (تأهيل، تغذية): ٣٣٥٢ معوقاً

- خارجي (تأهيل): ١٢٥ معوقاً

- المجموع: ٥٧٠٨ معوقاً

كما يتلقى ٢١٦٦ معوقاً من هؤلاء (اي ٣٨ %) تدريباً مهنياً متناسباً مع نوع إعاقاتهم. يشكل مركز مؤسسات رعاية وتدريب وتأهيل المعوقين في بيروت والمناطق القريبة منها مشكلة لذوي المعوقين القاطنين في أماكن بعيدة، خصوصاً عندما لا تتوافر في هذه المؤسسات أماكن إيواء داخلي ويتعذر تالياً انتقال المعوق إليها ويحرم الاستفادة منها. ويعتقد كذلك أنه حتى المعوقين المقيمين في المناطق الوسطى من لبنان (بيروت وجبل لبنان) لا يستفيد جميعهم من خدمات الرعاية، ذلك أن الدراسات والمسوح التي نفذت أخيراً تشير إلى أن عدد المعوقين الإجمالي يفوق بكثير الـ ٥٧٠٠ معوق المشمولين بخدمات الرعاية. ويعود ذلك إلى استمرار بعض الأسر بالشعور بالخجل من إظهار إعاقة أحد أفرادها، أو إلى جهل المعوقين وأسرهم للحقوق الأساسية للمعوقين.

عام ١٩٩٨، أنفقت الوزارة ١٠,٢ مليار ليرة، أي حوالي ١١ % من إجمالي موازنة الوزارة، لرعاية ٥٧٠٨ معوقين. هذا يعني أن متوسط الإنفاق على المعوق الواحد هي حوالي ١,٨ مليون ليرة. هذا الرقم قليل قياساً بالكلفة الحقيقية لرعاية ذوي الإعاقة مهما كان نوعها، وخصوصاً أن الغالبية العظمى من المعوقين الذين تتعهدهم الوزارة يتبعون نظام الرعاية الداخلي (٣٩ %) أو نصف الداخلي (٥٩ %).

٢-٢- المراكز الإنمائية التابعة للوزارة وفروعها والخدمات التي تقدمها

٢-٢-١- خدمات المراكز والمستفيدين منها

تقدم الوزارة خدمات اجتماعية وإنمائية مختلفة بشكل مباشر عبر شبكة المراكز التابعة لها وفروعها المنتشرة في مناطق عدة من لبنان.

على ضوء نتائج "مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن" الذي نفذ عام ١٩٩٦ بالتعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وضعت الوزارة خطة للنهوض الاجتماعي تتضمن إقامة مراكز للتنمية الاجتماعية المتكاملة تغطي كافة الأراضي اللبنانية عن طريق ٨٨ مركزاً رئيسياً و ٢٢٥ مركزاً فرعياً.

شكلت "المراكز الصحية الاجتماعية" و "مراكز الخدمات الشاملة" التي كانت تملكها أصلاً الوزارة نواة خطة النهوض الاجتماعي، بحيث تم تحويل هذه المراكز السابقة إلى "مراكز تنمية"،

كما تم انشاء مراكز جديدة وفقا للخطة عن طريق الاستئجار او الانشاء في اطار خطة عام ٢٠٠٠ التي ينفذها مجلس الانماء والاعمار. في نهاية ١٩٨٨ اصبح عدد المراكز العاملة ٥٨ مركزا رئيسيا و ٥٧ فرعا. تستخدم تلك المراكز والفروع ١٠٦٠ شخصا من اداريين ومساعدات اجتماعيات ومدرربين مهنيين ومحققين وممرضين وقابلات قانونيات وعاملتي خدمة وحجاب.

النشاطات والخدمات التي يفترض ان تضطلع بها المراكز وفروعها هي:

أ - النشاط الصحي: ويشمل الطب الوقائي (رعاية حوامل - مراقبة الأطفال الأصحاء - التلقيح والتحصين الشامل - الطب المدرسي - حملات تنقيف وتوعية)، والطب العلاجي (تشخيص الحالات المرضية، ومعالجتها وتقديم الأدوية. وتعطى الاولوية للنساء والاطفال)، وخدمات طب الاسنان (اقتصر العمل بهذه الخدمة على اربع مراكز).

ب - النشاط الاجتماعي: ويشمل هذا النشاط برامج التنشئة الاجتماعية للسيدات والفتيات، حيث يجري تدريبهن على الفنون المنزلية والمهارات الحياتية وإدارة شؤون المنزل وغيرها من النشاطات، كالخياطة والتطريز والأشغال اليدوية والتدبير المنزلي والمأكياج وتعلم اللغات والكمبيوتر.

ج - النشاط التربوي: ويقتصر على دور الحضانة النهارية لأبناء الأمهات العاملات وللأطفال الذين ينتمون الى اسر كبيرة ومحدودة الدخل

د - محو الأمية عند الأطفال العاملين: وهو نشاط جديد تم إطلاقه في أربعة مراكز فقط، استهدف تعليم وتدريب الأحداث والمشردين بالتعاون مع وزارتي التعليم المهني والتقني، ووزارة العمل، ومنظمة اليونيسف.

هـ - خدمات تنظيم الاسرة، والتوعية والتنقيف الصحيين، والتدريب على الاسعافات الأولية.

عام ١٩٩٨، بلغ عدد المستفيدين من الخدمات التي تقدمها المراكز والفروع ٣١٢٣٥٩ شخصا موزعين كالاتي:

٣٦٠٠٠	- رعاية اجتماعية وتربوية
٢٤٩٧٥٠	- رعاية صحية
١٧١٨٣	- تنشئة اجتماعية وتدريب
٧٣٣٢	- تنظيم الأسرة
٢٠٩٤	- محو أمية
٣١٢٣٥٩	المجموع مستفيداً

يلاحظ عموماً أن المراكز تعمل بفاعلية متفاوتة من مركز إلى آخر. حتى أن المستوى يمكن أن يتفاوت بين خدمة وأخرى داخل المركز الواحد. لكن يلاحظ أيضاً أن المراكز التي تتمتع بفاعلية نسبية هي المراكز القديمة العهد التي يعود تأسيسها إلى ما قبل خطة النهوض الاجتماعي، والمراكز التي تعمل باستقلالية وبما يشبه التسيير الذاتي، والمراكز التي تتلقى الدعم من ممولين خارجيين.

لكن بعض المشرفين على هذه المراكز والعاملين فيها يشكون من رتابة وهشاشة برامج التدريب المطبقة فيها منذ سنوات عدة (كالتطريز وشك الخرز والأعمال اليدوية) التي تبقى المتربين عليها في حال هامشية وبعيدة عن سوق العمل وتوليد الدخل، وهم يطالبون بحرية أكبر في تصميم برامج أكثر ملاءمة لأوضاع المتدربين وأكثر استجابة لحاجاتهم. يلاحظ كذلك أن عدداً من المراكز والفروع قد انشأ لاعتبارات سياسية، وأن البعض منها هي اليوم مجرد مقرات تكاد تخلو من أي تجهيز ولا تقدم أي خدمات تذكر على الرغم من وجود موظفين ملحقين بها.

فضلاً عن تدخل القوى السياسية النافذة -- ليس فقط في إنشاء المراكز وفروعها بل في تعيين العاملين فيها وباعداد تفوق الحاجات الفعلية وأحياناً عدة من دون توفر الكفاءة والخبرة اللازمين -- تبقى الملاحظة الأهم أن قرار التوسع في إنشاء المراكز وفروعها قد استند إلى إمكانية توفر التمويل الاستثماري (أو الإنشائي) لهذه المراكز فحسب، من دون الالتفات إلى الكلفة الجارية المرتفعة التي ترتبها والتي تبدو باهظة في ظل الوضع الحالي للمالية العامة للدولة.

٢-٢-٢- الإنفاق على مراكز الوزارة وفروعها

بلغت الاعتمادات المخصصة عام ١٩٩٨ للإنفاق على المراكز والفروع ١٢ مليار ليرة (أي ١٣ % من بند التحويلات أو ١٢,٧ % من الموازنة العامة للوزارة)، ثم تدنت بشكل ملحوظ إلى ٨٩٣٠ مليار ليرة عام ١٩٩٩ (١٣,٦ % من بند التحويلات و ١٣ % من موازنة الوزارة)، قبل أن ترتفع مجدداً إلى ١١ ملياراً في مشروع موازنة عام ٢٠٠٠ (١٣,٦ % من بند التحويلات و ١٣,١ % من موازنة الوزارة).

ويعني ذلك ان متوسط الانفاق على المركز الواحد وفروعه قد انخفض من ٢٠٧ ملايين ليرة عام ١٩٩٨ الى ١٥٤ مليون ليرة عام ١٩٩٩، ليعود الى الارتفاع الى ١٩٠ مليون ليرة في مشروع موازنة عام ٢٠٠٠.

ان معظم العاملين في المراكز يتقاضون اجورا وتعويضات منخفضة تكاد تلامس الحد الأدنى للاجور. وتقدر مصادر الوزارة متوسط الكلفة السنوية للعاملين في المراكز بنحو ٤,٥ مليون ليرة بحيث يبلغ مجموع الاجور والتعويضات العائدة الى هؤلاء حوالي ٤,٨ مليار ليرة اي نحو ٤٠ % من اجمالي الاعتمادات المخصصة للمراكز الانمائية.

لكن هذه المتوسطات الحسابية لا تنطبق بالطبع على كل المراكز، اذ ثمة مراكز ذات فعالية متوسطة الى جيدة تعمل بموازنة تقل عن ١٠٠ مليون ليرة، كما ثمة مراكز كبيرة مستحدثة تفوق موازنتها المليار ليرة انما ذات فعالية منخفضة. كذلك هناك مراكز لا تتجاوز فيها نسبة الاجور والتعويضات ٢٥ % من موازنتها، كما هناك مراكز تتعدى فيها نسبة الاجور والتعويضات ٦٠ % من الموازنة.

في ظل هذا التفاوت في الفاعلية من مركز الى آخر، كما في ظل غياب سجلات واحصاءات منظمة عن الخدمات المقدمة في المراكز، يستحيل اجراء تقدير لكلفة كل خدمة تقدمها هذه المراكز.

لكن العاملين في هذه المراكز والمشرفون عليها يقدرون بصورة تقريبية عامة ان الخدمات الصحية تستهلك نحو ثلث موازنة المراكز (٣٣ %)، وان نحو الامة وحضانة الاطفال تشكل نحو ٨ % من الانفاق، فيما يذهب الباقي لتمويل خدمات ونشاطات اخرى غير اساسية.

قياسا على هذا التقدير السريع، يمكن القول ان متوسط كلفة الخدمة الصحية الواحدة التي تقدمها المراكز الانمائية بلغ عام ١٩٩٨ حوالي ١٦ الف ليرة (٤ مليار ليرة / ٢٥٠٠٠٠ خدمة)، فيما بلغ متوسط الانفاق على المستفيد الواحد في مجال حضانة الاطفال او نحو الامة حوالي ٢٦ الف ليرة.

٢-٣- المشاريع الاجتماعية والصحية المشتركة مع الجمعيات الأهلية

٢-٣-١- أنواع المشاريع المشتركة والمستفيدين منها

تقوم الوزارة بتقديم خدمات اجتماعية وصحية وانمائية عبر مشاريع مشتركة مع الجمعيات والهيئات الأهلية بعد توقيع عقود سنوية معها معظمها قابل للتجديد بصورة آلية. هذه العقود النموذجية تحدد موضوع النشاط والخدمة، وشروط تشكيل اللجان المشتركة، وعدد أعضائها، ومهامها، وآلية اتخاذ القرارات فيها (حيث تحدد المادة الخامسة مثلاً أن اجتماعات هذه اللجان يجب أن لا تقل عن ٣ مرات في السنة). يرأس اجتماعات اللجنة رئيسها وهو ممثل الوزارة، كما أن عدد أعضاء اللجنة لا يجب أن يقل عن أربعة، اثنان من كل فريق. كما تشترط الوزارة على الجمعيات تأمين ٣٠% من قيمة العقود المقدرة منها ١٠% نقداً، وتتولى الوزارة تقديم ال ٧٠% الباقية.

في مقابل ٢٢٥ مشروعاً مشتركاً عام ١٩٩٨، بلغت المشاريع المشتركة لعام ١٩٩٩، ٢٦٣ عقداً موزعة جغرافياً كما يلي: بيروت (٢٨ مشروعاً)، جبل لبنان (٨٥ مشروعاً)، الشمال (٥٢ مشروعاً)، الجنوب (٤٦ مشروعاً)، النبطية (٢٤ مشروعاً)، البقاع (٢٨ مشروعاً).

ان تعيين العاملين في هذه المشاريع يخضع لقرار الوزارة. ويبلغ عدد هؤلاء ٥٧٠ مستخدماً يتقاضون أجورهم في نهاية كل شهر من موازنة المشروع.

أبرز النشاطات التي تتولاها المراكز المنبثقة عن المشاريع المشتركة هي:

النشاط الصحي: ويتمثل بتقديم خدمات طب العائلة والأطفال والنساء، وحماية الطفل والأم، وتقديم الخدمات الاستشفائية والاستشارية، وخدمات طب الأسنان (في شكل محدود في عدد من المراكز).

النشاط الاجتماعي: ويتضمن تقديم خدمات اجتماعية من تعليم أصول ومبادئ التدبير المنزلي، وتعليم مهنة تصفيف الشعر والتزيين، ودورات لتعليم وتدريب الراغبين على التطريز والأشغال اليدوية والحرفية، وتعليم مبادئ التفصيل والحيكة والخياطة.

النشاط التربوي: ويتلخص بإقامة دور نهائية لحضانة أطفال الاميات العاملات والحالات الاجتماعية المحتاجة... (خدمات تعليم أساسية).

بعض خدمات تنظيم الأسرة ونشاطات أخرى متنوعة: وتشمل مساعدة مراكز لرعاية المتخلفين عقلياً والمعاقين جسدياً، ومراكز للعميان ومكتبة للمكفوفين، ومساعدة دار المنحرفات ومساعدة مركز لتأهيل المدمنين على المخدرات.

خدمة الطفل اليتيم والمسن والمعاق ضمن الأسرة: عملت الوزارة على تنفيذ مشروع خدمة الطفل اليتيم والمسن والمعاق في الأسرة، وقدمت خدمات إلى ٢١١ طفل يتيم في ٥٤ أسرة بالتعاون مع جمعية أهلية واحدة، وإلى ١٠٠ مسن و ٦٧ معاقاً في ٤٧ أسرة في جمعية خاصة بالمعوقين. وبلغ عدد الجمعيات والمؤسسات التي تتعاون معها الوزارة في مشروع «خدمة اليتيم في أسرته» ٢٨ جمعية ومؤسسة، ومنها من يتابع تقديم الخدمات والرعاية الأسرية. وتستفيد من المشروع ٤٠٠٠ أسرة (منها مثلاً ١٠٨٩ أسرة في الجنوب عدد أفرادها ٢٧٤٩ طفلاً موزعة على ١٦٣ بلدة تتولى رعايتها خمس مؤسسات).

كما نظمت الوزارة دورات تدريبية في المناطق (كمبيوتر، لغات، محو أمية، رسم على القماش والزجاج) بلغت ١٢ دورة، شملت ٣٠٠ سيدة ودربت ١٣٧ متدرباً على مساعدة النساء في تطوير مشاريعهن الصغيرة.

كما درست الوزارة ٩١٥ امرأة في مختلف المناطق اللبنانية مع الجمعيات الأهلية عبر إنجاز ١٣ دورة في تأسيس وتطوير مشاريع صغيرة، و ١٩ دورة في التوعية للمشاريع الصغيرة مع «اليونيفام».

لا يوجد احصاء دقيق بعدد المستفيدين من خدمات المشاريع الاجتماعية والصحية المشتركة بين الوزارة والهيئات الأهلية، ذلك ان سجلات هذه المشاريع ليست افضل حالاً من سجلات المراكز الانمائية التابعة للوزارة. غير ان المطلعين على عمل هذه المشاريع يقدرون ان العدد الاجمالي للمستفيدين يتراوح بين ٢٥٠ الف و ٣٠٠ الف مستفيد سنوياً.

٢-٣-٢- الإنفاق على المشاريع المشتركة مع الجمعيات الأهلية

خصصت الوزارة عام ١٩٩٨ للإنفاق على العقود المشتركة المبرمة بينها وبين الجمعيات الأهلية ٩ مليارات ليرة توزعت على ٢٢٥ عقداً، مما يعني ان متوسط كلفة العقد الواحد هو ٤٠ مليون ليرة.

ومن معاينة تلك المشاريع ومناطق تواجدها ونوعية الخدمات التي تقدمها وقيمة المخصصات المدفوعة لها من الوزارة يتبين ما يلي (انظر الجدول رقم ٧):

١- ان عدد المشاريع التي تقدم خدمات تعليم أساسي (دور حضائفة نيارية) هو ٣٢ مشروعا موزعين على المحافظات كما يلي: بيروت (٥ مراكز)، جبل لبنان (٩ مراكز)، الشمال (٥ مراكز)، الجنوب (٦ مراكز)، النبطية (٥ مراكز)، البقاع (٢ مركزين). بلغت الاعتمادات المالية لتلك المشاريع ١,٧ مليار ليرة، كما بلغ متوسط انفاق الوزارة على المركز الواحد ٥٣ مليون ليرة.

٢- ان عدد المشاريع المختلطة الصحية الاجتماعية مع نسبة طاغية للصحة الاساسية هو ١٤٠ مشروعا موزعين على المحافظات كما يلي: بيروت (٧ مراكز)، جبل لبنان (٥٥ مركزا)، الشمال (٣١ مركزا)، الجنوب (٢١ مركزا)، النبطية (٨ مراكز)، البقاع (١٨ مركزا). بلغت اعتمادات تلك المشاريع ٥,٣٥ مليار ليرة، ومتوسط انفاق الوزارة على المشروع الواحد ٣٨ مليون ليرة.

٣- ان عدد المشاريع التي تقدم خدمات مختلطة صحية واجتماعية هو ٢٩ مشروعا موزعين على المحافظات كما يلي: بيروت (٢ مركزين)، جبل لبنان (٦ مراكز)، الشمال (٣ مراكز)، الجنوب (٧ مراكز)، النبطية (٣ مراكز)، البقاع (٨ مراكز). بلغت اعتماداتها ٠,٨ مليار ليرة ومتوسط انفاق الوزارة على المشروع الواحد ٢٨ مليون ليرة.

٤- ان عدد المشاريع التي تقدم خدمات صحية وتدريبية للمعوقين هو ١٢ مشروعا موزعين على المحافظات كما يلي: بيروت (٤ مراكز)، جبل لبنان (٢ مركزين)، الشمال (٢ مركزين)، الجنوب (٢ مركزين)، النبطية (١ مركز)، البقاع (١ مركز). بلغت اعتماداتها ٠,٥ مليار ليرة، ومتوسط انفاق الوزارة على المشروع الواحد ٤٢ مليون ليرة.

٥- ان عدد المشاريع التي تقدم خدمات انمائية وغير اساسية (مراكز تدريب ودراسات وابحاث) هو ١٢ مشروعا موزعين على المحافظات كما يلي: بيروت (٥ مراكز)، جبل لبنان (٤ مراكز)، الجنوب (٢ مركزين)، البقاع (١ مركز). بلغت اعتماداتها ٠,٦٥ مليار ليرة ومتوسط انفاق الوزارة على المشروع الواحد ٥٤ مليون ليرة.

ان النسبة الرئيسية (نحو ٦٠ %) للانفاق في هذا الميدان تذهب الى المشاريع المختلطة الصحية الاجتماعية التي يطغى عليها الجانب الصحي-العلاجي (الفئة ٢). وتضم محافظة جبل لبنان العدد الاكبر من هذه المشاريع، وهو عدد يتناسب الى حد ما مع ثقلها الديموغرافي.

وكما في الرعاية الاجتماعية للفئات الضعيفة (اليتام والمعوقين)، يبرز دور طابع للجمعيات والمؤسسات ذات الطابع الديني والمذهبي في المشاريع المشتركة مع وزارة الشؤون الاجتماعية.

ويشار إلى أنه رغم صدور النظام الإداري والمالي الذي يرعى عمل هذه المشاريع المشتركة بموجب القرار رقم ١/٣٦٩ تاريخ ١٠/٢٢/١٩٩٨، والذي يتضمن ضوابط مقبولة لعملها، تبقى هذه المشاريع متفاوتة الفاعلية للأسباب التالية:

- عدم وضوح المعايير الموضوعية التي تم على أساسها منح العقد إلى الهيئة المعنية، خصوصا ما يتعلق بالقدرات الفنية والإدارية لهذه الهيئة، وتجربتها من حيث استخدامها للمال العام في تقديم الخدمات إلى المواطنين من دو تمييز سياسي أو مذهبي، والتأكد من مدى الحاجات الفعلية إلى فئة الخدمات المقدمة في النطاق الجغرافي للمشروع، وتقدير كلفة الخدمة الواحدة ومقارنتها باكلاف الخدمات المماثلة التي تقدمها جهات أخرى في النطاق الجغرافي نفسه، وهو ما يعرف باختصار بالجدوى الاقتصادية-الاجتماعية للمشروع.

- ضعف الاشراف والمراقبة والمواكبة من قبل اللجان المشتركة المخولة ادارة تلك المشاريع، وتحول تلك اللجان في العديد من الحالات الى هيئات شكلية في حين ان الادارة الفعلية للمشروع تقع فعليا في ايدي الهيئات الاهلية وحدها. ويعود ذلك الى انخفاض عدد موظفي الوزارة المنتدبين الى اللجان المشتركة (١٠ - ١٥ موظفا فقط) واضطرارهم الى المشاركة في عشرات اللجان دفعة واحدة.

- التجديد شبه التلقائي للعقود من دون الاستناد الى آلية واضحة للتقييم وقياس الاثر.

٢-٤ - برامج ومشاريع مختلفة تمولها وزارة الشؤون الاجتماعية

فضلا عن الرعاية الاجتماعية للفئات الضعيفة، والمراكز الانمائية التابعة للوزارة، والمشاريع المشتركة مع الهيئات الاهلية، تقوم الوزارة بتمويل مجموعة متنوعة من المشاريع والنشاطات، اما كليا او جزئيا. ان بعض هذه المشاريع يشكل استكمالا لخدمات الرعاية او للخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية، كما ان البعض الآخر يرتدي طابعا انمائيا او يتعلق ببناء القدرات داخل الوزارة وخارجها. كذلك فان البعض تقوم الوزارة منفردة بتنفيذه، والبعض الآخر

ينفذ بالاشتراك مع هيئات محلية أو دولية. ونجد في الجدول رقم ٨ لائحة كاملة بتلك المشاريع ومساهمة الوزارة في تمويلها على مدى السنوات الثلاث الاخيرة.

يمكن تصنيف هذه المشاريع والبرامج والنشاطات الى فئتين:

(أ) النشاطات التي تقدم جزئيا او كليا خدمات الرعاية في مجالات التعليم والصحة والتغذية،

(ب) النشاطات ذات الطابع الانمائي والتمكيني.

في الفئة (أ) نجد :

- المركز الصحي الاجتماعي النموذجي، وقد رصد له تباعا ٦٠٠ مليون ليرة (عام ١٩٩٨)، و ٣٠٠ مليون ليرة (عام ١٩٩٩) و ٥٠٠ مليون ليرة (م. ٢٠٠٠).
- المركز الصحي النموذجي للمعوقين، وقد رصد له تباعا ١٠٠ مليون ليرة (عام ١٩٩٨)، و ١٠٠ مليون ليرة (عام ١٩٩٩) و ٢٠٠ مليون ليرة (م. ٢٠٠٠).
- مراكز النقابات العمالية، وقد رصد لها تباعا ٦٣٠ مليون ليرة (عام ١٩٩٨)، و ٢٠٠ مليون ليرة (عام ١٩٩٩) و ٣٠٠ مليون ليرة (م. ٢٠٠٠).
- مشروع التغذية مع الامم المتحدة، وقد رصد له تباعا مليار ليرة (عام ١٩٩٨)، و ٦٠٠ مليون ليرة (عام ١٩٩٩) و ٦٠٠ مليون ليرة (م. ٢٠٠٠).
- اللجنة الوطنية لمحو الامية، وقد رصد له تباعا ٣٠٠ مليون ليرة (عام ١٩٩٨)، و ١٥٠ مليون ليرة (عام ١٩٩٩) و ١٥٠ مليون ليرة (م. ٢٠٠٠).
- مشروع دعم الطفل في الاسرة، وقد رصد له ٢٠٠ مليون ليرة (عام ١٩٩٨)، ثم توقف بعد ذلك.

بلغ مجموع الانفاق في هذه الفئة (أ) نحو ٢,٨ مليار ليرة عام ١٩٩٨.

في الفئة (ب)، اي النشاطات والخدمات الانمائية والتمكينية وغير الاساسية، نجد:

- مراكز التدريب الاجتماعي في الحدت، وقد رصد له تباعا ٢ مليار ليرة (عام ١٩٩٨)، ومليار ليرة (عام ١٩٩٩) ومليار ليرة (م. ٢٠٠٠).
- مشروع تطوير الرعاية الاجتماعية وحماية وتأهيل المنحرفين، وقد رصد له تباعا مليار ليرة (عام ١٩٩٨)، و ٨٠٠ مليون ليرة (عام ١٩٩٩) و ٥٠٠ مليون ليرة (م. ٢٠٠٠).
- الاتحاد لحماية الاحداث في لبنان، وقد رصد له تباعا ٤٣٠ مليون ليرة (عام ١٩٩٨)، والمبلغ

نفسه في كل من عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠.

- مركز تشجيع وتطوير صناعة السجاد، وقد رصد له تباعا ١٥٠ مليون ليرة (عام ١٩٩٨)، و ٧٥ مليون ليرة (عام ١٩٩٩) و ١٠٠ مليون ليرة (م. ٢٠٠٠).

- بيت المحترف اللبناني، وقد رصد له تباعا ٥٠٠ مليون ليرة (عام ١٩٩٨)، و ٢٥٠ مليون ليرة (عام ١٩٩٩) و ٥٠٠ مليون ليرة (م. ٢٠٠٠).

- المخيمات التطوعية، وقد رصد لها تباعا ٨٠٠ مليون ليرة (عام ١٩٩٨)، و ٣٠٠ مليون ليرة (عام ١٩٩٩) و ٥٠٠ مليون ليرة (م. ٢٠٠٠).

- مشروع تأمين حقوق المعوقين، وقد رصد له تباعا مليار ليرة (عام ١٩٩٨)، ومليار ليرة (عام ١٩٩٩) ومليار ليرة (م. ٢٠٠٠).

- المشاريع والخدمات الانمائية، وقد رصد لها تباعا ٩٤ مليون ليرة (عام ١٩٩٨)، و ٢٦٤ مليون ليرة (عام ١٩٩٩) و ٥٠٠ مليون ليرة (م. ٢٠٠٠).

- وحدة الاعلام التتموي والاتصال السكاني، وقد رصد لها تباعا ١٠٠ مليون ليرة (عام ١٩٩٨)، و ٥٠ مليون ليرة (عام ١٩٩٩) و ١٠٠ مليون ليرة (م. ٢٠٠٠).

- مشروع دعم اللجنة الوطنية للسكان بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان UNFPA: وقد رصد له تباعا ٥٦٣ مليون ليرة (عام ١٩٩٨)، و ٥٦٣ مليون ليرة (عام ١٩٩٩) و ٥٦٣ مليون ليرة (م. ٢٠٠٠).

وقد بلغ مجموع للانفاق عام ١٩٩٨ في هذه الفئة (ب) نحو ٦,٦٠ مليار ليرة، وفي الفئتين معا نحو ٩,٤ مليار ليرة او حوالي ١٠ % من موازنة الوزارة.

ان فاعلية هذه المجموعة من البرامج والخدمات والتدخلات متفاوتة جدا بقدر تفاوت الميادين والمجالات التي تغطيها، غير ان تقييمها الدقيق يجب ان ينتج عن دراسات معمقة تجرى على ضوء اولويات السياسة المستقبلية للوزارة والسياسة الاجتماعية العامة للدولة وامكاناتها المالية.

الفصل الثالث

التحليل القطاعي-الوظيفي للاتفاق في موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية

تم بداية تحليل بند "التحويلات" الذي يمثل أكثر من ٩٥% من موازنة الوزارة. يتألف هذا البند من فقرتين تضمنان معا حوالى ٢٠ نبذة وذلك تبعا للسنة (١٩ نبذة عام ١٩٩٨، ١٨ عام ١٩٩٩ و ٢٠ في مشروع موازنة عام ٢٠٠٠).

النبذات الثلاث الاله من حيث الحجم هي:

- "الرعاية الاجتماعية": ٥٦ مليار ليرة (مشروع عام ٢٠٠٠) في مقابل ٦٢ مليار ليرة (١٩٩٨)
- "مراكز الخدمات الانمائية وفروعها": ١١ مليار ليرة (م. ٢٠٠٠) في مقابل ١٢ مليار (١٩٩٨)
- "مشاريع بالاشتراك مع الجمعيات": ٦ مليارات (م. ٢٠٠٠) في مقابل ٩ مليارات (١٩٩٨).

٢ - ١ - تحليل نبذة "الرعاية الاجتماعية"

في موازنة ١٩٩٨، توزع اتفاق نبذة "الرعاية الاجتماعية" على مجموعتين من الخدمات:

(أ) رعاية الايتام والمعوزين والرضع والعجزة والمنحرفين: ٥١,٨ مليار ليرة،

(ب) رعاية المعوقين: ١٠,٢ مليار ليرة.

في التحليل القطاعي-الوظيفي للمجموعة (أ) تم اعتماد الفرضيات التالية وذلك استنادا الى

تقديرات المسؤولين في الوزارة والمشرفين على دور الرعاية والعاملين فيها:

١- في التعليم العام الداخلي للايتام والمعوزين، يتوزع الاتفاق بنسبة ٦٠% على التعليم الاساسي، ٢٠% على التغذية و ٢٠% على الايواء.

٢- في التعليم المهني من الدرجة الاولى - داخلي، يتوزع الاتفاق بنسبة ٦٠% على التعليم غير الاساسي (من المستوى الثانوي)، ٢٠% على التغذية و ٢٠% على الايواء.

٣- في التعليم المهني من الدرجة الثانية - داخلي، يتوزع الاتفاق بنسبة ٦٠% على التعليم الاساسي (من المستوى المتوسط)، ٢٠% على التغذية و ٢٠% على الايواء.

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع وإدارات القطاع العام

- ٤- في التعليم المهني من الدرجة الثالثة - داخلي، يتوزع الانفاق بنسبة ٦٠% على التعليم الاساسي (من المستوى الابتدائي)، ٢٠% على التغذية و ٢٠% على الايواء.
- ٥- في التعليم المهني العالي - داخلي، يتوزع الانفاق بنسبة ٦٠% على التعليم غير الاساسي، ٢٠% على التغذية و ٢٠% على الايواء.
- ٦- في التعليم المهني العالي - خارجي، يعود الانفاق بنسبة ١٠٠% الى التعليم غير الاساسي.
- ٧- في التعليم المهني من الدرجة الاولى - خارجي، يعود الانفاق بنسبة ١٠٠% الى التعليم غير الاساسي.
- ٨- في رعاية وايواء الاطفال الرضع، يتوزع الانفاق بنسبة ٤٠% على التغذية (التي اعتبرت خدمة اساسية) و ٤٠% على الايواء (خدمة غير اساسية) و ٢٠% على الصحة (اساسية).
- ٩- في رعاية وايواء العجزة، يتوزع الانفاق بنسبة ٤٠% على التغذية (التي اعتبرت خدمة اساسية) و ٤٠% على الايواء (خدمة غير اساسية) و ٢٠% على الصحة (اساسية).
- ١٠- في رعاية وايواء الفتيات المنحرفات، يتوزع الانفاق بنسبة ٥٠% على التعليم الاساسي، ٢٥% على التغذية و ٢٥% على الايواء.
- وقد نتج عن هذه الافتراضات التوزع المدرج في الجدول رقم ٩، الذي يظهر ان التعليم بشقيه العام والمهني وبمستوياته الاساسي وغير الاساسي يستأثر وحده بـ ٣٤ مليار ليرة، في مقابل ٨,٦ مليار للتغذية و ٨,٦ مليار للايواء وحوالي ٠,٥٥ مليار ليرة للخدمات الصحية.
- اما في التحليل القطاعي-الوظيفي للمجموعة (ب) اي "ايواء وتعليم وتدريب المعوقين" فقد تم الافتراض، ايضا استنادا الى تقديرات المسؤولين في الوزارة والمشرفين على مؤسسات الرعاية والعاملين فيها، ان ال ١٠,٢ مليار ليرة قد توزعت تقريبا على النحو التالي: ٦ مليار (اي نحو ٥٩%) للتعليم الاساسي، ٠,٢ مليار (اي نحو ٢% فقط) للصحة الاساسية وذلك باعتبار ان وزارة الصحة هي التي تتكفل بالقسم الاكبر من الرعاية الصحية للمعوقين في لبنان، ٢ مليار ليرة (١٩,٥%) للتغذية (خدمة اساسية) و ٢ مليار ليرة (١٩,٥%) للايواء.
- وهكذا يكون اجمالي الانفاق على الرعاية (للمعوقين ولغير المعوقين) والبالغ ٦١ مليار ليرة قد توزع كما يلي:
- ٤٠ مليار ليرة (اي نحو ٦٥%) على التعليم بشقيه، منها نحو ٢١ مليارا (٣٤%) على التعليم الاساسي و ١٩ مليارا (٣١%) على التعليم الغير اساسي،
- ٧٥٠ مليون ليرة (نحو ١%) على الصحة الاساسية،

- ١٠,٦ مليار ليرة (اي نحو ١٧ %) على التغذية الاساسية،

- ١٠,٦ مليار ليرة (اي نحو ١٧ %) على الايواء.

٢-٢- تحليل نبذة "مراكز الخدمات الامانية وفروعها"

تتنوع نشاطات مراكز التنمية الشاملة وفروعها وتتفاوت من مركز الى آخر، لكن المسؤولين عن هذه المراكز يجمعون على ان الخدمات غير الاساسية (تنموية وتمكينية وغيرها) تفوق الخدمات الاساسية اذا ما تم النظر بطريقة اجمالية الى مجموع المراكز وفروعها، وذلك بالرغم من ان بعض المراكز والفروع الصغيرة او الحديثة العهد لا يقدم سوى خدمات محدودة في مجال الصحة الاساسية.

بناء عليه، تم افتراض التوزيع التالي لانفاق ال ١٢ مليار المخصصة للمراكز في موازنة ١٩٩٨: ١ مليار ليرة (اي نحو ٨ %) للتعليم الاساسي في ميادين محو الامية وحضانة اطفال النساء العاملات، ٤ مليارات ليرة (اي نحو ٣٣ %) على خدمات الصحة الاساسية الوقائية والعلاجية، و٧ مليارات (اي نحو ٥٨ %) على الخدمات غير الاساسية.

٢-٣- تحليل نبذة "مشاريع صحية واجتماعية بالاشتراك مع الجمعيات"

تبعاً للاطلاع الميداني على نشاطات هذه المشاريع ووفقاً لمعلومات المشرفين عليها من قبل الوزارة، تم تصنيف هذه المشاريع الى خمس فئات:

(ا) حضانة: ٣٢ مشروعاً بلغت قيمة عقودها مع الوزارة ١,٧ مليار ليرة، واعتبرت انها تعود بمجملها الى التعليم الاساسي.

(ب) مختلطة تغلب عليها الصحة الاساسية: ١٤٠ مشروعاً، قيمة عقودها ٥,٣٥ مليار ليرة. تم الافتراض ان ٥ مليارات من هذا المبلغ تتفق على خدمات الصحة الاساسية، و ٣٥٠ مليون الباقية على خدمات غير الاساسية.

(ج) مختلطة بين الصحة الاساسية والتعليم الاساسي وغير الاساسي: ٢٩ مشروعاً، قيمة عقودها

٨٠٠ مليون ليرة. تم الاقتراض ان ٤٠٠ مليون ليرة منها تتفق على خدمات الصحة الاساسية، و ٢٠٠ مليون على التعليم الاساسي (حضانة ومحو امية)، و ٢٠٠ مليون على خدمات غير اساسية.

(د) خدمات تدريبية وصحية للمعوقين: ١٢ مشروعا، قيمة عقودها ٥٠٠ مليون ليرة. تم الاقتراض ان ٢٠٠ مليون ليرة منها تتفق على خدمات الصحة الاساسية، و ٣٠٠ مليون على خدمات غير اساسية متنوعة

(د) نشاطات تنموية وخدمات غير اساسية: ١٢ مشروعا، قيمة عقودها ٦٥٠ مليون ليرة. عليه، يصبح توزيع ال ٩ مليارات المخصصة للمشاريع المشتركة على النحو التالي: ٥,٦ مليار ليرة (اي نحو ٦٢ %) على الصحة الاساسية، ١,٩ مليار (اي نحو ٢١ %) على التعليم الاساسي، و ١,٥ مليار ليرة (اي ١٧ %) على النشاطات التنموية والخدمات غير الاساسية.

٢-٤- تحليل النبذات الاخرى في بند "التحويلات"

يمكن تصنيف هذه النبذات الى فئتين:

- (ا) النبذات التي تغطي الانفاق في مشاريع تقدم جزئيا او كليا خدمات اساسية،
- (ب) النبذات التي تغطي الانفاق في مشاريع ونشاطات ذات طابع انمائي وتمكيني او تقدم خدمات غير اساسية.

في الفئة (ا) نجد النبذات التالية:

- "مخصصات المركز الصحي الاجتماعي النموذجي"، وتبلغ ٦٠٠ مليون ليرة ينفق منها ٥٠٠ مليون على خدمات الصحة الاساسية والباقي (١٠٠ مليون ليرة) على خدمات اخرى غير اساسية.
- "نفقات المركز الصحي النموذجي للمعوقين"، وتبلغ ١٠٠ مليون ليرة موزعة بين ٥٠ مليون على التدريب والتعليم الاساسي و ٥٠ مليون على خدمات اخرى غير اساسية.
- "مخصصات مراكز النقابات العمالية"، وتبلغ ٦٣٠ مليون ليرة مخصصة كلها تقريبا لخدمات الصحة الاساسية،
- "مساهمة لمشروع التغذية"، وتبلغ ١ مليار ليرة مخصصة كليا للتغذية الاساسية،
- "مساهمة في اللجنة الوطنية لمحو الامية"، تبلغ ٣٠٠ مليون ليرة وتعتبر انفاقا في خدمات التعليم

الاساسي،

- "مساهمة في مشروع دعم الطفل في الاسرة"، تبلغ ٢٠٠ مليون ليرة مخصصة كلياً للتغذية الاساسية.

يبلغ مجموع الانفاق في هذه الفئة (ا) نحو ٢,٨ مليار ليرة منها ١,١٣ مليار ليرة على الصحة الاساسية، ١,٢ مليار ليرة على التغذية الاساسية، ٤٠٠ مليون على التعليم الاساسي، و ١٠٠ مليون ليرة على خدمات غير اساسية.

في الفئة (ب)، اي النشاطات والخدمات الانمائية والتمكينية وغير الاساسية، نجد النبذات التالية:

- "مخصصات لمراكز التدريب الاجتماعي في الحدث": ٢ مليار ليرة (تعليم وتدريب غير اساسي)،

- "مخصصات مشروع تطوير الرعاية الاجتماعية وحماية وتأهيل المنحرفين": ١ مليار ليرة،

- "مساهمة لاتحاد الاحداث في لبنان": ٤٣٠ مليون ليرة،

- "مساهمة لمركز تشجيع وتطوير صناعة السجاد": ١٥٠ مليون ليرة،

- "مساهمة لبيت المحترف اللبناني": ٥٠٠ مليون ليرة،

- "مساهمة في نفقات المخيمات التطوعية": ٨٠٠ مليون ليرة،

- "مخصصات مشروع تأمين حقوق المعوقين": ١ مليار ليرة،

- "مساهمة في نفقات المشاريع والخدمات الانمائية": ٩٤ مليون،

- "مساهمة في مشروع وحدة الاعلام التنموي والاتصال السكاني": ١٠٠ مليون ليرة،

- "مشروع دعم اللجنة الوطنية للسكان بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان UNFPA: ٥٦٣ مليون ليرة.

يبلغ مجموع للانفاق في هذه الفئة (ب) نحو ٦.٦ مليار ليرة تغطي كلها نشاطات وخدمات انمائية وغير اساسية، منها ٢ مليار للتعليم الغير اساسي.

٢-٥- التحليل المجمع لبند "التحويلات" ولاجمالي موازنة الوزارة

نجد في الجدول رقم ١٠ تلخيصاً للتحليل القطاعي-الوظيفي لبند "التحويلات" لعام ١٩٩٨.

وبما ان هذا البند يمثل ٩٨ % من موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية، يمكن استخدام تركيبته القطاعية للوصول استطرادا الى موازنة الوزارة كلها للعام نفسه. يظهر الجدول رقم ١٠ ان التعليم استأثر بنصف موازنة الوزارة، اي نحو ٤٦ مليار ليرة، منها ٢٤,٥ مليار للتعليم الاساسي (٢٦ % من موازنة الوزارة) و ٢١,٦ مليار للتعليم الغير اساسي (٢٣ %). التغذية الاساسية نالت ١٢ مليار ليرة (١٣ %)، وخدمات الصحة الاساسية ١١,٨ مليار ليرة (١٢,٥ %)، والايواء ١١,٣ مليار ليرة (١٢ %)، فيما توزعت ال ١٣ مليارا المتبقية (والتي تشكل نحو ١٤ % من موازنة الوزارة) على نشاطات انمائية وخدمات غير اساسية متنوعة.

يستنتج كذلك ان الخدمات الاجتماعية الاساسية (التعليم الاساسي، الصحة الاساسية، والتغذية الاساسية) شكلت عام ١٩٩٧ اكثر بقليل من نصف موازنة الوزارة (٥١,٢ %)، اي حوالي ٤٨,٣ مليار ليرة.

اذا استخدمنا هيكل الانفاق نفسه لعام ١٩٩٨ مع فرضياته (انظر الجدول رقم ١١) من اجل تحليل موازنة ١٩٩٩ ومشروع موازنة عام ٢٠٠٠، نخلص تباعا الى الجدول رقم ١٢ والجدول رقم ١٣. اما الجدول رقم ١٤ فيتضمن خلاصة التحليل الوظيفي-القطاعي لموازنة وزارة الشؤون الاجتماعية للاعوام ١٩٩٨-٢٠٠٠.

نلاحظ ان بنية الانفاق على الصعيد الوظيفي-القطاعي لم يطرأ عليها تغيير مهم في السنوات الثلاث الاخيرة، وذلك على الرغم من تقلص الحجم الاجمالي للموازنة من ٩٤ مليار ليرة عام ١٩٩٨ الى ٦٨ مليار عام ١٩٩٩ قبل ان ترتفع مجددا الى ٨٤ مليار في مشروع موازنة عام ٢٠٠٠. فالحصة النسبية للتعليم بقيت على حالها تقريبا (٤٩ % من اجمالي الموازنة)، كذلك حصتي التعليم الاساسي وغير الاساسي (٢٦ % و ٢٣ % تباعا) وحصتي التغذية والايواء (حوالي ١٢-١٣ % لكل منهما). وحدها حصة خدمات الصحة الاساسية انخفضت من ١٢,٤ % عام ١٩٩٨ الى ١٠,٤ % عام ١٩٩٩ قبل ان ترتفع قليلا الى ١٠,٩ % في مشروع موازنة عام ٢٠٠٠. في مقابل انخفاض حصة الصحة، ارتفعت حصة الانفاق على النشاطات الانمائية والخدمات غير الاساسية (غير الايواء) من ١٣,٨ % الى ١٥,١ % من اجمالي موازنة الوزارة. لكن التوزيع العام بين انفاق اساسي وانفاق غير اساسي بقي على حاله تقريبا من التعادل مع رجحان طفيف لصالح الانفاق الغير اساسي الذي ارتفع من ٤٨,٨ % عام ١٩٩٨ الى ٥٠,١ % في مشروع موازنة عام ٢٠٠٠.

الفصل الرابع

التحديات والصعوبات والاقتراحات

٤-١ - التحديات التي تواجه عمل الوزارة

ولدت وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٣ في ظرف خاص تضافرت فيه احتياجات الرعاية والتنمية للفئات الضعيفة والمناطق والاحياء الفقيرة المتراكمة على مدى العقود من جهة مع التحديات الموروثة عن الحرب من جهة ثانية. وقد ادى هذا الامر الى تكليف الوزارة الوليدة بلائحة مترامية من المهام والاختصاصات تتراوح بين التخطيط والرعاية والتنمية ومعالجة النتائج الاجتماعية للحرب، وتشمل مروحة واسعة من الفئات، من المعوقين وجرحى الحرب وذوي الضحايا واسر الشهداء الى الايتام والمنحرفين والمساجين والمدمنين، الى الحرفيين وسكان الارياك وغيرهم.

غير ان هذه العدد الهائل من المهام وهذا العدد الهائل من الفئات المستهدفة لم يترافقا مع بلورة سياسة اجتماعية عامة للبلاد ذات اولويات واضحة، ولا مع توفير الامكانيات البشرية والمادية اللازمة لتنفيذ هذه المهام.

كذلك فان العجالة التي تم فيها اقرار القانون الخاص بانشاء الوزارة والمراسيم التنظيمية اللاحقة ادت الى ابقاء تداخل وتقاطع كبيرين لوزارة الشؤون الاجتماعية مع وزارات وادارات اخرى مقدمة للخدمات الاساسية والتدخلات التنموية، وحتى بين اقسام ومصالح مختلفة داخل الوزارة نفسها.

ومنذ انشاء الوزارة، تفاقمت الاوضاع الاجتماعية في البلاد على عكس ما كان متوقعا مع انتهاء الحرب الداخلية وعودة السلام والهدوء والاستقرار الى معظم المناطق اللبنانية (باستثناء المناطق التي تحتلها اسرائيل والمناطق المتاخمة)، او اقله على عكس ما كانت تذهب اليه آمال وتوقعات المواطنين المرفقين من الحرب. فالسياسات الاقتصادية والاعمارية المتبعة بعد الحرب، كذلك نمط النمو الناتج عنها، لم يؤدي الى خلق فرص عمل كافية للبنانيين، ولا الى خلق مداخيل

كافية لمعظم الناس، ولا الى تحسين احوال المعيشة لدى المواطنين الاكثر فقرا او في المناطق الاشد حرمانا.

من ضمن هذه المعادلة المختلة بين ضخامة التحديات من ناحية ومحدودية الامكانيات من ناحية اخرى، كان لا بد ان تتجه الاولوية النسبية في عمل الوزارة نحو تلبية الاحتياجات التي تبدو اكثر الحاحا كاحتياجات الرعاية والخدمات الاساسية، الصحية والتعليمية والغذائية والاجتماعية. وقد اصاب وزارة الشؤون الاجتماعية ما اصاب عموم الوزارات والادارات والمؤسسات العامة بعد الحرب، لا سيما تلك المقدمة للخدمات، من تدخل للقوى السياسية في توجيه تلك الخدمات ومن محاولة استخدامها (وبالتالي استخدام الاموال العامة) كوسيلة لاستمالة المستفيدين واستقطابهم. وقد ادى ذلك عمليا الى توسيع نطاق الفئات المستهدفة الى افراد واسر ومناطق لا تتمتع بالضرورة بالاولوية المطلوبة لتدخل الوزارة وصولا الى غياب الملامح والخصائص الاصلية للفئات المستهدفة.

في خضم كل ذلك، تجهد الوزارة، ومن ضمن امكانياتها المادية والبشرية المحدودة، وبطاقم اداري وفني لا يتجاوز عدده ثلث ما هو مقرر اصلا لملاك الوزارة، للقيام بكل المهام المطلوبة دفعة واحدة، ويبدل العاملون فيها جهدهم في محاولة اصال الخدمات الى مستحقيها من ضمن افضل الشروط الكمية والنوعية الممكنة، مع كل ما يترتب هذا الامر من كفاح يومي مع قلة الموارد وتناقصها والتنافس اليومي عليها بين الفئات والهيئات والمناطق والقوى السياسية.

كما نجد في ادبيات الوزارة وفي خطابها العام رغبة ملموسة بتجاوز هذا الواقع ونزعة قوية لتبني التدخلات ذات الطابع الانمائي والتمكيني، كما نجد اثرا قويا لمفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي يشدد على: مكافحة الفقر، تأمين فرص العمل المنتج، تحقيق الاندماج الاجتماعي، ومشاركة المستهدفين بالعمل الاجتماعي في أخذ القرار والتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم.

ويمكن تلمس الملامح الاولى لهذه الخيارات عبر المسوح والدراسات القاعدية التي اجرتها الوزارة عن الاوضاع السكانية والصحية-الاجتماعية وحوال المعيشة، وعبر البرامج والمشاريع التجريبية والنموذجية المتعلقة بتمكين النساء اقتصاديا، ومكافحة الفقر، ومكافحة الامية، والتدريب على الصحة الانجابية، وتنمية المشاريع الانتاجية الصغيرة، وتعزيز وتعميم الاعلام والثقافة التنموية، وتشبيك الجمعيات العاملة في الحقل الاجتماعي، وغيرها من النشاطات المدعومة بشكل خاص من قبل منظمات الامم المتحدة العاملة في لبنان.

تتفق وزارة الشؤون الاجتماعية الجزء الأكبر من موازنتها (حوالي الثلثين) في تمويل خدمات الرعاية من ايواء وتغذية وتعليم وعناية صحية، فيما يتوزع الثلث المتبقي على نشاطات البحث والتخطيط (٥-١٠ %) من جهة والنشاطات ذات الطابع التمكيني والانمائي (٢٠-٢٥ %) من جهة أخرى، وهي تشمل على التدريب المهني وبناء القدرات داخل الوزارة وخارجها وتمكين النساء اقتصاديا واقامة المشاريع الانشائية في الارياف وتنشيط الحرف والتوعية الاجتماعية وغيرها.

هكذا نجد ان وزارة الشؤون الاجتماعية تتفق اليوم الجزء الأكبر من موازنتها (حوالي الثلثين) في تمويل خدمات الرعاية من ايواء وتغذية وتعليم وعناية صحية، فيما يتوزع الثلث المتبقي على نشاطات البحث والتخطيط (٥-١٠ %) من جهة والنشاطات ذات الطابع التمكيني والانمائي (٢٠-٢٥ %) من جهة أخرى، وهي تشمل على التدريب المهني وبناء القدرات داخل الوزارة وخارجها وتمكين النساء اقتصاديا واقامة المشاريع الانشائية في الارياف وتنشيط الحرف والتوعية الاجتماعية وغيرها.

٤-٢- الآفاق والخيارات

٤-٢-١- توجهات اصلاحية عامة على مستوى الوزارة ككل

(١)- تحقيق توازن اكبر في الادوار والوظائف التي تؤديها الوزارة والتي يطغى عليها اليوم الجانب الرعائي، وذلك عن طريق تعزيز الجانبين التخطيطي-الدراسي من جهة والانمائي من جهة أخرى، على ان يترافق ذلك مع تبلور السياسة الانمائية العامة للدولة وخططها في هذا المجال والدور المناط بوزارة الشؤون من ضمن هاتين السياسة والخططة، وعلى ان ينعكس ذلك بالتدريج على البنية العامة للانفاق وصولا الى تخصيص حوالى نصفه (٥٠ %) لخدمات الرعاية وتكريس النصف الآخر (٥٠ %) للجانبين الانمائي والتخطيطي-الدراسي.

(٢)- اختيار الوزارة لاستراتيجية التدخل او لمزيج من استراتيجيات التدخل التي تستجيب للدور المناط بنا. اي بمعنى آخر تقرير اي مقدار من الخدمات تريد الوزارة ان تقدم مباشرة عبر اجهزتها، واي مقدار من الخدمات تريد ان تمول من دون تنفذ، واي مقدار من التأثير تريد ان يكون لها على نوعية وجودة الخدمات التي تقدمها الهيئات غير الحكومية او القطاع الخاص؟

٣- التخفيف من حدة التقاطع والتشابك والازدواجية في الادوار مع وزارات وادارات ومؤسسات اخرى تابعة للقطاع العام (وزارات التعليم، وزارة الصحة، وزارة البلديات، وزارة الزراعة، وزارة المهجرين، الهيئة العليا للاغاثة، مجلس الجنوب، مجلس الانماء والاعمار)، عن طريق اجراء توزيع صارم للعمل حيث يمكن ذلك او تحويل هذا التشابك الى تعاون عبر ايجاد اطر تنفيذية مشتركة (مشاريع او برامج). ان فك الاشتباك هذا او تنظيمه على الاقل يمكن ان يرفع عن كامل الوزارة اعباء كبيرة لا يعود اليها الاضطلاع بها اصلا كما يتيح لها اعادة توزيع موازناتها بطريقة اكثر فاعلية واكثر جدوى. نرى مثالا على ذلك الحاق مراكز الخدمات الصحية التابعة لوزارة الصحة بوزارة الشؤون، واناطة مجمل جوانب العمل التطوعي واقامة المخيمات بوزارة الشؤون في مقابل تحويل مسؤولية دور الحضانة الى وزارة التربية. اما التعليم المهني والتقني الخارجي فينبغي ان يكون من اختصاص الوزارة المعنية فقط وان يقتصر دور وزارة الشؤون على الاهتمام بتنظيم دورات التدريب المهني السريع غير النظامي بالمشاركة مع المؤسسة الوطنية للاستخدام ووزارة العمل. في الزراعة، يمكن لوزارة الشؤون الاجتماعية ان تشجع المشاريع الانتاجية والانمائية الصغيرة، اما المشاريع المتوسطة والكبيرة كما المشاريع الانشائية فيجب ان تبقى من اختصاص وزارة الزراعة.

٤- ملء الشواغر في ملاك الوزارة، خصوصا في الوظائف ذات الطابع التخطيطي والاشرافي والرقابي، وتعزيز الكادر البشري للوزارة عموما، من حيث السن والعدد والكفاءة العلمية والعملية، وتوفير مستلزمات العمل الاساسية للعاملين في الوزارة، من مكاتب ومقرات واجهزة كومبيوتر ووسائل نقل. ان هذه الخطوة ترتدي طابع الاولوية، في حين ان كلفتها السنوية (نحو ٣ مليارات ليرة) لا تزيد عن ٤ % من اجمالي موازنة الوزارة ويمكن تأمينها بواسطة الوفر المحقق في مواقع اخرى في انفاق الوزارة. ويتوقع مع عملية التعزيز ورفع الكفاءة هذه ان ترتفع نسبة النفقات الادارية overhead الى نحو ٧-٨ % من موازنة الوزارة، وهو رقم مقبول بالمعايير العالمية للكفاءة والفاعلية.

٤-٢-٢- توصيات واقتراحات في مجال خدمات الرعاية

١- التاكيد على اضطلاع الوزارة بدور تخطيطي واشرافي ورقابي وتمويلي في مجال خدمات الرعاية للفئات الضعيفة، وعلى عدم لعب الوزارة اي دور تنفيذي في ها المجال.

(٢) - تحسين استهداف targeting هذه الفئات (المعوقين، الأيتام، المسنين، المشردين، المنحرفين، الخ...) عن طريق إعادة تعريفهم بدقة وتمايز (التفريق مثلا بين "حالات صعبة"، و"أيتام" من وضعيات مختلفة، و"معوزين")، وذلك بالتوازي مع وضع قاعدة بيانات database عن هذه الفئات أي تعدادها والتعرف إلى خصائصها وتوزيعها الجغرافي، وصولا إلى تبني معايير موضوعية تفصيلية من أجل تقرير استحقاق المساعدة تتضمن تحديدا دقيقا للحالة (مسن، يتيم، مشرد، فقير، الخ...) وتعريفا بوضع الأسرة التي ينتمي إليها لا سيما في ما يتعلق بمستوى دخلها، وغيرها من المعايير القابلة للتحويل إلى نقاط (علامات) يبنى على أساسها قرار صرف المساعدة أو عدمه.

(٣) - وضع معايير وطنية للحاجات الأساسية لكل فئة ووسائل إشباعها، وتصميم عقود نموذجية مع المؤسسات تكون أكثر تفصيلا من العقود الحالية وتتضمن وصفا دقيقا للخدمات المطلوبة لكل فئة من حيث الكمية والنوعية (مثلا في حالة الأيتام: عدد الوجبات، شروط المنامة، عدد الأطفال لكل حاضنة أو لكل مشرف، عدد وجبات الطعام ونوعية الغذاء الخ...)، ووضع آليات عملية للمراقبة والقياس والتحقق من تنفيذ هذه الشروط.

(٤) - تعزيز الجهاز البشري للوزارة المولج التعاقد مع مؤسسات الرعاية ومراقبة أعمالها والتحقق من نوعية الخدمات المقدمة ومدى مطابقتها للمعايير الوطنية لكل فئة، وتدريب هذا الجهاز واكسابه الخبرة اللازمة للتحقق الميداني وقياس التنفيذ وصياغة التقارير الموضوعية، وتأمين أدوات العمل الضرورية له لا سيما وسائل الانتقال.

(٥) - وضع لائحة تفصيلية بالشروط المسبقة المطلوب توافرها لدى مؤسسات الرعاية، كي تتمكن من الالتزام بكمية ونوعية الخدمات طبقا للمعايير الوطنية المعتمدة، وكي تكون تاليا مؤهلة للتعاقد.

(٦) - تحديد المساعدة اليومية المقطوعة لكل فئة على أسس موضوعية تأخذ في الاعتبار الأكلاف الحقيقية للخدمات المقدمة طبقا للمعايير الوطنية المعتمدة وتطور هذه الأكلاف تبعاً لمعدلات غلاء المعيشة وتطور مؤشر الأسعار، وتأخذ كذلك بالاعتبار الموازنة الإجمالية لكل مؤسسة ومصادر التمويل الأخرى التي تتلقاها من غير الوزارة.

(٧) - مراجعة الآلية المتبعة حاليا لمراقبة مؤسسات الرعاية ولتقييم خدماتها، ومطالبتها بضمنان الشفافية في نشاطاتها ونفقاتها، وزيادة عدد الزيارات الدورية والطارئة لها.

٨- الاهتمام برفع كفاءة مؤسسات الرعاية ومساعدتها على تنويع مصادر دخلها وتحديث اساليب عملها ورفع المستوى المهني للعاملين لديها، ومساعدة المؤسسات التي تلاقى صعوبة في احترام المعايير على التعرف على مشاكلها وتجاوزها، وتفعيل التنافس فيما بينها لتقديم افضل الخدمات، على ان يتم كل ذلك عن طريق المتابعة والحوار المباشر او عن طريق تنظيم دورات التدريب وورش العمل المتخصصة بذلك.

٩- تشجيع مؤسسات الرعاية على اقامة مراكزها الايوائية والخدماتية والتعليمية في اماكن جغرافية كثيفة الحاجات وليس في العاصمة والمناطق المحيطة بها حصرا، واعطاء افضلية ما للمؤسسات التي تستوفي هذا الشرط، خصوصا بالنسبة الى المعوقين الذين يصعب عليهم الانتقال الى مسافات بعيدة للحصول على الخدمات المطلوبة.

١٠- تحقيق عناية اكبر بالفئات الضعيفة الاخرى غير المعوقين و"الايتام"، لا سيما المنحرفين (والمُنحرفات) والمسنين والمشردين، وتخصيص اعتمادات اكبر لهم تتناسب مع اعدادهم والحاجات الناجمة عن ذلك. مثلا يمكن في مرحلة اولى رفع حصة المسنين من اجمالي نفقات الرعاية لغير المعوقين من اقل من ٢ % (٨٧٠ مليون ليرة) الى نحو ٤ % (ملياري ليرة) من دون احداث خلل يذكر لدى الفئات الاخرى.

١١- اعادة تعريف الدور الذي يجب ان تلعبه وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال التعليم المهني في القطاع الخاص، خصوصا في المرحلتين الثانوية والعليا من هذا التعليم، واللّتين تستهلكان ٢٤,٣ مليار ليرة (٢٦ % من اجمالي موازنة الوزارة لعام ١٩٩٨)، منها حوالي النصف (١١,٥ مليار ليرة) في التعليم الخارجي الذي لا يخضع لمعايير الاستحقاق المبني على الافضلية الاجتماعية.

٤-٢-٣- توصيات واقتراحات خاصة بالمراكز الانمائية

١- مراجعة ما يعرف ب "خطة النهوض الاجتماعي" ولا سيما ما يتعلق منها بنشر المراكز الانمائية، وتقييم ما نفذ حتى الآن من هذه التجربة، وخصوصا اجراء تقييم للفاعلية الداخلية (حسن التسيير) والفاعلية الخارجية (الطلب الاجتماعي) للمراكز ال ٥٨ القائمة حاليا مع فروعها ال ٥٧ والتي يعتقد انها متفاوتة جدا.

٢- التركيز في مرحلة انتقالية (بين سنتين وثلاثة سنوات) على انجاح المراكز والفروع ذات الفاعلية المتوسطة والمرتفعة، والاقفال المؤقت للمراكز والفروع ذات الفاعلية المنخفضة (يعتقد

انها تشكل اكثر من ٥٠ ٪)، او نقل ادارة بعض منها الى هيئات غير حكومية مؤهلة في هذا الميدان وراغبة في القيام بذلك، والحاق الاكفاء من مستخدمي المراكز المقفلة بعد تدريبهم وتأهيلهم بالمراكز الباقية تبعا للاحتياجات وتبعا للمسافة بين المركز ومكان الإقامة -- ثم العودة في مرحلة ثانية الى فتح مراكز وفروع جديدة وفقا لدراسة موضوعية للحاجات وبمناى عن الضغوط السياسية واعتبارات التوازن الطائفي او المذهبي او المناطقي. ان هذا التوجه الضروري كفيل في المرحلة الاولى بتوفير موارد بشرية ومالية اكبر للمراكز والفروع الفاعلة، وبوقف الاهدار الحاصل في المراكز المنخفضة الفاعلية، وبتخفيض الموازنة العامة للمراكز بنسبة ٢٠ ٪ (حوالي ٢,٥ مليار ليرة). كما انه يتيح اكتساب الخبرات وترصيد التجارب الناجحة وتعميمها بطريقة اكثر عقلانية في المرحلة الثانية.

(٣) - تحقيق التوازن في انفاق المراكز والفروع المبقى عليها، والعمل على الا يتجاوز فيها الانفاق على الاجور والرواتب نسبة ٢٥ ٪ من انفاقها العام.

(٤) - تخفيض متوسط كلفة الوحدة الخدمية التي تقدمها المراكز الانمائية، خصوصا في مجال الصحة الاساسية، الى ما دون ال ١٥ الف ليرة، لتحافظ على قدرتها على المنافسة مع متوسط كلفة الخدمة لدى الهيئات غير الحكومية.

(٥) - الاستفادة من المرحلة الانتقالية هذه من اجل تصميم واختبار برامج وتدخلات انمائية وخدمائية اكثر حداثة واكثر ملائمة للطلب المحلي واكثر فائدة على صعيد التمكين وبناء القدرات، وتمويل نشاطات التصميم والاختبار عن طريق قسم من الوفر المحقق من الاغلاق الموقت للمراكز المنخفضة الفاعلية.

٤-٢-٤ - توصيات واقتراحات في مجال المشاريع المشتركة مع الهيئات الاهلية

(١) - وقف التجديد شبه التلقائي للعقود العائدة الى تلك المشاريع، واجراء تقييم شامل لها لتحديد فاعليتها الداخلية والخارجية ومدى انطباق اهدافها مع اولويات الوزارة في ضوء المهام المنوطة بها من ضمن السياسة الاجتماعية العامة للدولة، والتأكد من عدم ازدواجيتها مع مشاريع اخرى قائمة تعود الى القطاع الاهلي او الى الوزارة نفسها، والسهر على تحقيق التوزع الامثل بينها قطاعيا ومناطقيا، لا سيما ان غالبيتها الساحقة لا تعدو كونها مجرد مستوصفات لتقديم خدمات الصحة الاساسية.

(٢) - اعادة النظر في آلية التعاقد الحالية، ووضع معايير موضوعية لذلك، وتبني المشاريع التي

تظهير فاعلية وقدرة على المنافسة من ضمن معايير الجودة، وتعليق العقود العائدة الى مشاريع صورية او ذات فاعلية منخفضة (تقدر بحوالى نصف مشاريع ١٩٩٨). ويمكن ان يؤدي حسن تنفيذ هذا التوجه اما الى تخفيض اضافي للاتفاق في هذا المجال الى ما دون الـ ٥ مليارات ليرة.

(٣) - تفعيل اللجان المشتركة المشرفة على المشروع ودفعها الى ممارسة اشراف ومتابعة متواصلتين وذلك عبر زيادة عدد مضاعفة عدد موظفي الوزارة المنتدبين الى اللجان المشتركة او انتداب اشخاص من غير موظفي الوزارة لتمثيلها في هذه اللجان، واخضاع المشاريع الى الرقابة من قبل الوزارة في ما هو ابعد من مجرد ترؤس اجتماعات اللجان المشتركة موسميا او المشاركة فيها رمزيا.

(٤) - ترك حرية اكبر للجان المشاريع وللهيئات الاهلية في وضع آليات تنفيذ المشروع واختيار العاملين فيه، مع تشديد المراقبة والمساءلة والمحاسبة على النتائج.

٤-٢-٥- توصيات واقتراحات خاصة ببرامج ومشاريع متنوعة تمولها الوزارة

(١) - اجراء تقييم لفاعلية البرامج التي تستكمل خدمات الرعاية الصحية والتعليمية التي تقدمها الوزارة، والتأكد من فرائدها ومن فائدة الخدمات التي تقوم بها ان من حيث النوعية او من حيث الفئات المستهدفة ومن جدوى استمرار الوزارة في المساهمة في تمويلها، مثل المراكز الصحية الاجتماعية التابعة للنقابات العمالية.

(٢) - اجراء تقييم مماثل للبرامج ذات الطابع الانمائي والحرفي والتطوعي والشبابي، وتقرير مستقبلها على ضوء هذا التقييم.

(٣) - التوقف عن دعم المشاريع ذات الطابع الانشائي الا في القرى والبلدات التي ما زالت تفتقد الى البلديات، على الا تتجاوز المشاريع الانشائية نسبة ٢٥ % من نبذة "المشاريع الانمائية" التي خصص لها ٥٠٠ مليون ليرة في مشروع موازنة عام ٢٠٠٠ .

(٤) - تطوير البرامج والمشاريع الانمائية النموذجية المتعددة الاختصاص والمتنوعة التدخل مثل مشروع مكافحة الفقر وتحسين احوال المعيشة الذي ينفذ بالمشاركة مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، ورفع قيمة مساهمة الوزارة في هذا المشروع اقله الى مستوى مساهمة الجهات الاجنبية والدولية، اي الى حوالى ١,٥ - ٢ مليار ليرة.

جدول رقم ١

تطور موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية وبند التحويلات بين ١٩٩٣ و ٢٠٠٠

(مليون ل.ل)

السنة:	موازنة الوزارة:	الحصة من الموازنة العامة:	بند التحويلات:	الحصة من موازنة الوزارة:
١٩٩٣	٣٧٦٤٥	%٢,٠٣	٣٤٥٥٢	%٩١,٩
١٩٩٤	٥١٥٠٨	%١,٢٥	٤٩٨٣٥	%٩٦,٨
١٩٩٥	٦٧٩٤٩	%١,٢١	٦٥٦٥٥	%٩٦,٦
١٩٩٦	٨٨٣٧٨	%٢,٢٩	٨٦١٨١	%٩٧,٥
١٩٩٧	٩٤٥١٣	٢,٥٣	٩٢٠٠٠	%٩٧,٣
١٩٩٨	٩٤٣٨٢	٢,٣٠	٩٢٤٦٧	%٩٨,٠
١٩٩٩	٦٨٤١٦	١,٥٢	٦٥٥١١	%٩٥,٨
م ٢٠٠٠	٨٣٧٠٢	١,٧٤	٨٠٧٢٢	%٩٦,٤

جدول رقم ٢

موازنة ١٩٩٨ موزعة على بنودها

(مليار ليرة)	النسبة إلى المجموع (%)	
٠,١٥	٠,١٥	مواد استهلاكية
٠,٥٥	٠,٥٨	خدمات استهلاكية
١,٣٧	١,٤٥	مخصصات ورواتب وأجور
٠,٠٩	٠,٠٩	نفقات مختلفة
٠,٢٠	٠,٢١	تجهيزات
٠,٠٣	٠,٠٣	صيانة
٠,٠١	٠,٠١	نفقات تتعلق بالأصول الثابتة
٩١,٩٥	٩٧,٤	التحويلات
٩٤,٣٨	١٠٠	المجموع

جدول رقم ٣: تطور بند التحويلات في موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية بين ١٩٩٢ و ١٩٩٦ (مليون ل.ل)

السنة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
١. إيواء وتعليم وتدريب الأيتام وذوي الحالات الصعبة	٢٠٨٧	٥١٣٦	٦٨٢٩	٢٣٥٢٦	٣٠٩٤٦
٢. إيواء وتدريب الأمهات والبنات المنحرفات	٣	٨	٢٠	٥٨	١٤٨
٣. فروعيات تصحيح أسعار الإسعاف الاجتماعي	٤٣٠٠	١٣٤٠٥	٢٢٢١١	٥٠٠٠	١٠٥٠٠
٤. تعليم مهني خارجي للأيتام والمعوزين	١٧٦	٥٦٠	٧٩٩	٢٤٦٨	٥١٨٠
٥. إيواء ورعاية الأطفال الرضع	٨٦	٢٠٢	٣١٠	١٢٣٢	٢١٢٥
٦. إيواء ورعاية العجزة	٩١	٣٨٤	٦٥٥	١١٧٢	١٤٦٨
٧. إيواء وتعليم وتدريب المعوقين	٧٠٢	٢١٦٦	٣٣٨١	٦٣٣٢	٨٦٩٨
٨. مشاريع اجتماعية وصحية بالاشتراك مع الجمعيات	١٥٨٥	٣٩٤٥	٥٦٦٠	٦٥٠٠	٧٠٠٠
٩. نفقات المركز الصحي النموذجي	٢٠	١٠	٥٠	٥٠	١٠٠
١٠. مساهمات للمركز النموذجي للمعوقين	٢٨	٨٤	١٥	١٥٠	١٥٠
١١. مساهمات لمراكز النقابات العمالية	١١١	٢٤٠	٢٦١		
١٢. مساهمات لمراكز الخدمات الشاملة	٧٣١	٢٠١٨	٢٦٠١	٨٦٦٨	٩٨٧٩
١٣. مساهمات للمراكز الصحية الاجتماعية	٧٣٧	١٧٧٤	٢٣٧٣		
١٤. مخصصات لفتح مراكز خدمات إنمائية	-	-	-	-	-
١٥. مساهمات لبرنامج التغذية مع الأمم المتحدة	٤٠٠	١٧٠٥	١٢٢٠	١٧٠٠	١٧٠٠
١٦. مساهمة لمركز التدريب الاجتماعي في الحدث	-	-	١٩٩	٧٣٥	١٠٠٠
١٧. مساهمات لمراكز التدريب وتطوير الرعاية	٤٩	٣٠٩	٩٥	١٨٢	٢٠٠
١٨. مساهمة في مشاريع لحماية المنحرفين والمدمنين	-	-	-	٣٠٠٠	٢٠٠٠
١٩. مساهمة لاتحاد حماية الأحداث في لبنان	-	٨٧	١٥٢	٢٣٢	٤٣٠
٢٠. مساهمة لمركز تشجيع وتطوير صناعة السجاد	٦٠	٩٤	٨٠	١٥٠	١٨٧
٢١. مساهمة لبيت المحترف اللبناني	٣٧	١٢٥	١٠٧	٤٠٠	٩٣٣
٢٢. نفقات مشاريع المخيمات التطوعية	-	-	-	٣٠٠	٦٢٥
٢٣. مشروع مسح المعوقين/البيئة العليا للمعوقين	-	-	-	٥٠٠	٥٠٠
٢٤. نفقات المشاريع والخدمات الإنمائية	٥٠٠	١٥٠٠	١٨١٤	٢٠٠٠	١٠٠
٢٥. وحدة الإعلام السكاني والاتصال الاجتماعي	-	-	-	-	٢٥٠
٢٦. لجنة محو الأمية ومشاريع دعم الأسرة	-	-	-	-	٥٨٧
٢٧. مشروع تحسين احوال المعيشة مع UNDP	-	-	-	-	(بدأ عام ١٩٩٨)
٢٨. مشروع دعم اللجنة الوطنية للسكان مع UNFPA	-	-	-	-	٧٥
٢٩. مشروع دعم الطفل في الأسرة	-	-	-	-	(بدأ عام ١٩٩٧)
٣٠. نفقات دراسات إنمائية	-	-	-	٣٠٠	٥٠٠
٣١. مساهمة في الصندوق المركزي للشؤون الاجتماعية	-	-	٢٠٠	١٠٠٠	-
٣٢. مساهمة في نفقات البيئة العليا للإغاثة	٥٠٠	٨٠٠	٨٠٠	-	-
مجموع التحويلات	١٢٢٠٢	٣٤٥٥٢	٤٩٨٣٥	٦٥٦٥٥	٨٦١٨١
موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية		٣٧٦٤٥	٥١٥٠٨	٦٧٩٤٩	٨٨٣٧٨

جدول ٤: تطور بند التحويلات في موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ (مليون ل ل)

السنة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠ م
١. رعاية وتعليم وتدريب أيتام وذوي حالات صعبة	٣.٩٤٦	٦٢.٠٠٠	٤٦.٠٠٠	٥٦١٧١
٢. فتيات منحرفات	١٤٧	(دمجت في (١) بدء من ١٩٩٨)		
٣. فروقات أسعار الكلفة للإيواء والتعليم والتدريب والرعاية	١١١٦٨	(دمجت في (١) بدء من ١٩٩٨)		
٤. تعليم مهني خارجي للإيتام والمعوزين	٥١٨٠	(دمجت في (١) بدء من ١٩٩٨)		
٥. إيواء ورعاية الأطفال الرضع	٢١٢٥	(دمجت في (١) بدء من ١٩٩٨)		
٦. إيواء ورعاية العجزة	١٤٦٨	(دمجت في (١) بدء من ١٩٩٨)		
٧. إيواء وتعليم وتدريب المعوقين	١٠٠٠٠	(دمجت في (١) بدء من ١٩٩٨)		
٨. مشاريع اجتماعية وصحية بالإشتراك مع الجمعيات	٧٠٠٠	٩٠٠٠	٤٥٠٠	٦٠٠٠
٩. مخصصات المركز الصحي الاجتماعي النموذجي		٦٠٠	٣٠٠	٥٠٠
١٠. نفقات المركز النموذجي للمعوقين	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٠٠
١١. مخصصات مراكز النقابات العمالية	٦٣٠	٦٣٠	٢٠٠	٣٠٠
١٢. مخصصات مراكز الخدمات الإنمائية وفروعها	٩٨٧٩	١٢.٠٠٠	٨٩٣٠	١١.٠٠٠
١٣. مخصصات للمراكز الصحية والاجتماعية		(دمجت مع (١١) بدء من ١٩٩٥)		
١٤. مخصصات لفتح مراكز خدمات إنمائية	٢٠٠٠	(توقفت عام ١٩٩٨)		
١٥. مساهمة لمشروع التغذية مع الأمم المتحدة	١٧٠٠	١٠٠٠	٦٠٠	٦٠٠
١٦. مخصصات لمركز التدريب الاجتماعي في الحدث	١٣٧٥	٢٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١٧. مخصصات لمراكز التدريب وتطوير الرعاية		(توقفت عام ١٩٩٧)		
١٨. مخصصات مشروع تطوير الرعاية الاجتماعية وتأهيل المتحررين	٢٢٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	٥٠٠
١٩. مساهمة للاتحاد لحماية الأحداث في لبنان	٤٣٠	٤٣٠	٤٣٠	٤٣٠
٢٠. مساهمة لمركز تشجيع وتطوير صناعة السجاد	١٨٧	١٥٠	٧٥	١٠٠
٢١. مساهمة لبيت المحترف اللبناني	٩٣	٥٠٠	٢٥٠	٥٠٠
٢٢. نفقات مشاريع المخيمات التطوعية	٨٠٠	٨٠٠	٣٠٠	٥٠٠
٢٣. مخصصات مشروع تأمين حقوق المعوقين	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٤. نفقات المشاريع والخدمات الإنمائية	١٨٠٥	٩٤	٢٦٤	٥٠٠
٢٥. مساهمة في مشروع وحدة الإعلام التنموي والإتصال السكاني	٢٥٠	١٠٠	٥٠	١٠٠
٢٦. لجنة محو الأمية	٣٤٢	٣٠٠	١٥٠	١٥٠
٢٧. مشروع تحسين احوال المعيشة مع UNDP	-	-	-	٤٠٩
٢٨. مشاريع بالتعاون مع UNFPA	٧٥	٥٦٣	٥٦٣	٧٦٢
٢٩. مشروع دعم الطفل في الأسرة	٢٦٠	٢٠٠		(توقف عام ١٩٩٩)
٣٠. نفقات الدراسات الإنمائية المتخصصة	٥٠٠			(توقفت عام ١٩٩٨)
٣١. مساهمة في الصندوق المركزي للشؤون الاجتماعية		(توقفت عام ١٩٩٦)		
٣٢. مساهمة في نفقات الهيئة العليا للإغاثة		(توقفت عام ١٩٩٥)		
مجموع التحويلات	٩٢.٠٠٠	٩٢٤٦٧	٦٥٥١١	٨٠.٧٢٢
موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية	٩٤٥١٣	٩٤٣٨٢	٦٨٤١٦	٨٣٧.٢

الجدول رقم ٥

توزيع مؤسسات الرعاية المتعاقدة مع وزارة الشؤون الاجتماعية وتوزيع المستفيدين بحسب المحافظات والفئات (١٩٩٨)

٦	٥	٤	٣	٢	المجموع	أيتام وحالات اجتماعية ١					عدد المؤسسات	المحافظة
منحرفون	عجزة	أطفال رضع	مهنى ١ د خارجي	مهنى عالي خارجي		م عالي داخلي	٣ د م	٢ د م	١ د م	عادي		
-	١٣٠	٥٠٣	٣٢٠	١٣٦١	٤٥٩٧	١٣٠٨	-	٥٠	٨٩٨	٢٣٤١	١٩	بيروت
٧٠	٢٢٠	٢٢٩	٢٤٧٠	٢٥٧٩	٨٥٣٨	١٠٨٦	٣٣	١٥٠	١٥٤٧	٥٧٢٢	٩١	جبل لبنان
-	١٣٥	٢٠٦	٧٤٥	٨٢٥	٢٥٦٤	١٥٤	-	٦٠	٦٥٥	١٦٩٥	٢٩	الشمال
-	٨٥	١٠٥	٥٥٣	١٤٠	٢٧٢٦	١٠٠	-	١١١	٢٨٠	٢٢٣٥	١٨	البقاع
-	٢٥	٢٠٠	٣٩٣	٧٨٠	٣٧٣٨	٣٩٥	١١٧	٩٥	٥١٨	٢٦١٣	٢٣	الجنوب
	-	٣٥	٤٠	١٣٥	١٠٥٥	-	-	-	-	١٠٥٥	٩	النيطية
٧٠	٥٩٥	١٢٨٨	٤٥٢١	٥٨٢٠	٢٣٢١٨	٣٠٤٣	١٥٠	٤٦٦	٣٨٩٨	١٥٦٦١	١٨٩	المجموع

الجدول رقم ٦

توزيع انفاق الرعاية (١٩٩٨)

عدد المستفيدين	الحصة (%)	المساعدة اليومية / مستفيد (ل.ل.)	المساعدة السنوية / مستفيد (الف ل.ل.)	مجموع المساعدات (مليون ل.ل.)	الحصة (%)	من المجموع
15661	44.10%	4100	1496.5	23437	45.30%	تعليم عام داخلي
3898	11.00%	4500	1642.5	6402	12.40%	تعليم مهني درجة ١ داخلي
466	1.30%	4420	1613.3	752	1.50%	تعليم مهني درجة ٢ داخلي
150	0.40%	4340	1584.1	238	0.50%	تعليم مهني درجة ٣ داخلي
3043	8.60%	5700	2080.5	6331	12.20%	تعليم مهني عالي داخلي
5820	16.40%	3500	1277.5	7435	14.40%	تعليم مهني عالي خارجي
4521	12.70%	2500	912.5	4125	8.00%	تعليم مهني درجة ١ خارجي
1288	3.60%	4000	1460	1880	3.60%	اطفال رضع
595	1.70%	4010	1463.65	871	1.70%	عجزة
70	0.20%	12000	4380	306	0.60%	منحرفات
35512	100.00%		1458	51777	100.20%	المجموع

الجدول رقم ٧

توزيع المشاريع المشتركة مع الجمعيات (١٩٩٨)

معدل الإنفاق على المشروع (مليون ل.ل)	مجموع الإنفاق في الفترة (مليون ل.ل)	الحصة من الإجمالي (%)	متوسط الإنفاق على المشروع (مليون ل.ل)	المجموع	البقاع	البلدية	الجنوب	الشمال	جبل لبنان	بيروت	
18.90%	1700		53	32	2	5	6	5	9	5	تعليم أساسي
59.40%	5350		38	140	18	8	21	31	55	7	مختلطة مع غلبة للصحة
8.90%	800		28	29	8	3	7	3	6	2	مختلطة صحية-اجتماعية
5.60%	500		42	12	1	1	2	2	2	4	خدمات للموقوفين
7.20%	650		54	12	1	0	2	0	4	5	خدمات انمائية وغير اساسية
100.00%	9000		40	225	30	17	38	41	76	23	المجموع

جدول رقم ٨ : برامج ومشاريع مختلفة تمويلها وزارة الشؤون الاجتماعية (مليون ل ل)
وحصة كل مشروع من موازنة الوزارة (%)

< ١٩٩٨-٢٠٠٠ >

السنة		١٩٩٨		١٩٩٩		مشروع ٢٠٠٠	
مليون	نسبة	مليون	نسبة	مليون	نسبة	مليون	نسبة
ليرة	منوية	ليرة	منوية	ليرة	منوية	ليرة	منوية
٦٠٠	٠,٦	٣٠٠	٠,٤	٥٠٠	٠,٦		
١٠٠	٠,١	١٠٠	٠,١	٢٠٠	٠,٢		
٦٣٠	٠,٧	٢٠٠	٠,٣	٣٠٠	٠,٤		
١٠٠٠	١	٦٠٠	٠,٩	٦٠٠	٠,٧		
٣٠٠	٠,٣	١٥٠	٠,٢	١٥٠	٠,٢		
٢٠٠	٠,٢	-	-	-	-		
٢٠٠٠	٢,١	١٠٠٠	١,٥	١٠٠٠	١,٢		
١٠٠٠	١	٨٠٠	١,٢	٥٠٠	٠,٦		
٤٣٠	٠,٤	٤٣٠	٠,٦	٤٣٠	٠,٥		
١٥٠	٠,٢	٧٥	٠,١	١٠٠	٠,١		
٥٠٠	٠,٥	٢٥٠	٠,٤	٥٠٠	٠,٦		
٨٠٠	٠,٨	٣٠٠	٠,٤	٥٠٠	٠,٦		
١٠٠٠	١	١٠٠٠	١,٥	١٠٠٠	١,٢		
٩٤	٠,١	٢٦٤	٠,٤	٥٠٠	٠,٦		
١٠٠	٠,١	٥٠	٠,١	١٠٠	٠,١		
٥٦٣	٠,٥	٥٦٣	١	٧٦٢	٠,٩		
-	-	-	-	-	-		
٩٢٤٦٧		٦٥٥١١		٨٠٧٢٢			
٩٤٣٨٢		٦٨٤١٦		٨٣٧٠٢			

الجدول رقم ٩

التوزيع الوظيفي لانفاق "الرعاية الاجتماعية" (١٩٩٨)

حصة الإيواء حصة الصحة حصة التغذية حصة التعليم مستفيد (ل.ل.)	حصة الصحة حصة التغذية حصة التعليم مستفيد (ل.ل.)	مجموع المساعدات مستفيد (ل.ل.)	المساعدة السنوية/ مستفيد (ل.ل.)	المساعدة اليومية/ مستفيد (ل.ل.)	عدد المستفيدين
4684	4684	14062	23437	1496.5	15661
1280	1280	3841	6402	1642.5	3898
150	150	451	752	1613.3	466
48	48	143	238	1584.1	150
1266	1266	3799	6331	2080.5	3043
		7435	7435	1277.5	5820
		4125	4125	912.5	4521
752	752	1880	1880	1460	1288
348	348	871	871	1463.65	595
61	61	306	306	4380	70
					35512

8589	550	51777	مجموع المساعدات (مليون ل.ل.)
0	550	23979	في الخدمات الإنسانية (مليون ل.ل.)
8589	0	27789	في الخدمات غير الإنسانية (م.ل.ل.)

التوزيع الوظيفي لموازنة وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٨
مليون ل.ل

الاساسي	مجموع اساسي	اخر غ. اساسي	ايراء	تعليم غ. اساسي	تعليم اساسي	تعليم	اجمالي
27800	24000	0	8600	19200	14850	34050	51800
2000	8200	0	2000	0	6000	6000	10200
29800	32200	0	10600	19200	20850	40050	62000
29800	32200	0	10600	19200	20850	40050	62000
1500	7500	1500	0	0	1900	1900	9000
100	500	100	0	0	0	0	600
50	50	50	0	0	50	50	100
630	630	0	0	0	0	0	630
7000	5000	7000	0	0	1000	1000	12000
0	1000	0	0	0	0	0	1000
2000	0	0	0	2000	0	2000	2000
1000	0	500	500	0	0	0	1000
430	0	430	0	0	0	0	430
150	0	150	0	0	0	0	150
500	0	500	0	0	0	0	500
800	0	800	0	0	0	0	800
1000	0	1000	0	0	0	0	1000
90	0	90	0	0	0	0	90
100	0	100	0	0	0	0	100
300	300	0	0	0	300	300	300
560	0	560	0	0	0	0	560
200	200	0	0	0	0	0	200
45080	47380	12780	11100	21200	24100	45300	92460
48.80%	51.20%	13.80%	12.00%	22.90%	26.00%	49.00%	100%
46060	48320	13020	11330	21610	24540	46250	94380

الحصة من "التحويلات"
النسبة المئوية
الحصة من اجمالي موازنة الوزارة
(مليون ل.ل)

معدل توزيع الائتماني في عام ١٩٩٨
نسبة مئوية (%)

أساسي	مجموع أساسي	آخر غ. أساسي	إيواء	تنفيذية أساسية	تنفيذية أساسية	صحة أساسية	تعليم غ. أساسي	تعليم أساسي	تعليم	إجمالي	
48.1	51.9	0	17.1	17.1	17.1	1.2	31	33.6	64.6	100	الرعاية الاجتماعية
17	83	17	0	0	0	62	0	21	21	100	مشاريع مشتركة مع الجمعيات
17	83	17	0	0	0	83	0	0	0	100	المركز الصحي الاجتماعي النموذجي
50	50	50	0	0	0	0	0	50	50	100	المركز النموذجي للموقوفين
0	100	0	0	0	0	100	0	0	0	100	مراكز النقابات العمالية
58.3	41.7	58.3	0	0	0	33.3	0	8.3	8.2	100	مراكز الخدمات الإنسانية
0	100	0	0	100	100	0	0	0	0	100	مشروع التغذية مع الامم المتحدة
100	0	0	0	0	0	0	100	0	100	100	مركز التدريب الاجتماعي - الحدث
100	0	50	50	0	0	0	0	0	0	100	مشروع تطوير رعاية المنحرفين
100	0	100	0	0	0	0	0	0	0	100	اتحاد حماية الأحداث
100	0	100	0	0	0	0	0	0	0	100	مركز تشجيع صناعة السجاد
100	0	100	0	0	0	0	0	0	0	100	بيت المحترف اللبناني
100	0	100	0	0	0	0	0	0	0	100	المخيمات التطوعية
100	0	100	0	0	0	0	0	0	0	100	مشروع تأمين حقوق الموقوفين
100	0	100	0	0	0	0	0	0	0	100	المشاريع والخدمات الإنسانية
100	0	100	0	0	0	0	0	0	0	100	وحدة الاعلام والاتصال السكاني
0	100	0	0	0	0	0	0	100	100	100	لجنة محو الامية
100	0	100	0	0	0	0	0	0	0	100	مشاريع بالتعاون مع UNFPA

التوزيع الوظيفي لموازنة وزارة الشؤون الاجتماعية لعام ١٩٩٩
مليون ل.ل.

الترعاية الاجتماعية	مشاريع مشتركة مع الجمعيات	المركز الصحي الاجتماعي النموذجي	المركز النموذجي للمعوقين	مراكز النقابات العمالية	مراكز الخدمات الإنسانية	مشروع التغذية مع الأمم المتحدة	مركز التدريب الاجتماعي - الحدث	مشروع تطوير رعاية المنحرفين	اتحاد حماية الأحداث	مركز تشجيع صناعة السجاد	بيت المحترف اللبناني	الخدمات التطوعية	مشروع تأمين حقوق المعوقين	المشاريع والخدمات الإنسانية	وحدة الإعلام والاتصال السكاني	لجنة محو الأمية	مشاريع بالتعاون مع UNFPA	الحصة من "التحويلات"	النسبة المئوية	الحصة من اجمالي موازنة الوزارة (مليون ل.ل.)
اجمالي	تعليم	تعليم اساسي	تعليم غ. اساسي	صحة اساسية	تغذية اساسية	ايواء	اخر غ. اساسي	مجموع اساسي	مجموع غ. اساسي	22110	23890	0	7860	7860	560	14250	15470	29710	46000	
750	3750	750	0	2800	0	0	750	0	0	750	0	0	0	0	0	0	950	950	4500	
50	250	50	0	250	0	0	50	0	0	50	0	0	0	0	0	0	0	0	300	
50	50	50	0	0	0	0	50	0	0	50	0	0	0	0	0	50	50	50	100	
0	200	0	0	200	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	200	
5210	3720	5210	0	2980	0	0	5210	0	0	5210	0	740	740	740	740	740	740	740	8930	
0	600	0	0	600	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	600	
1000	0	0	0	0	0	0	0	1000	0	1000	0	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	
800	0	400	400	0	0	0	400	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	800	
430	0	430	0	0	0	0	430	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	430	
75	0	75	0	0	0	0	75	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	75	
250	0	250	0	0	0	0	250	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	250	
300	0	300	0	0	0	0	300	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	300	
1000	0	1000	0	0	0	0	1000	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1000	
264	0	264	0	0	0	0	264	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	264	
50	0	50	0	0	0	0	50	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	50	
0	150	0	0	0	0	0	0	150	0	150	150	150	150	150	150	150	150	150	150	
560	0	560	0	0	0	0	560	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	563	
32900	32610	9390	8260	8460	6790	15250	17360	32600	65510	32900	32610	9390	8260	8460	6790	15250	17360	32600	65510	
50.20%	49.80%	14.30%	12.60%	12.90%	10.40%	23.30%	26.50%	49.80%	100%	50.20%	49.80%	14.30%	12.60%	12.90%	10.40%	23.30%	26.50%	49.80%	100%	
34350	34070	9780	8620	8830	7120	15940	18130	34070	68420	34350	34070	9780	8620	8830	7120	15940	18130	34070	68420	

الحصة من "التحويلات"
النسبة المئويةالحصة من إجمالي موازنة الوزارة
(مليون ل.ل.)

التوزيع الوظيفي لمشروع موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية لعام ٢٠٠٠
مليون ل.ل.

مجموع غ. أساسي	مجموع أساسي	آخر غ. أساسي	إيواء	تغذية أساسية	صحة أساسية	تعليم غ. أساسي	تعليم أساسي	تعليم	اجمالي	
27015	29155	0	9605	9605	675	17410	18875	36285	56170	الرعاية الاجتماعية
1020	4980	1020	0	0	3720	0	1260	1260	6000	مشاريع مشتركة مع الجمعيات
85	415	85	0	0	415	0	0	0	500	المركز الصحي الاجتماعي النموذجي
100	100	100	0	0	0	0	100	100	200	المركز النموذجي للمعوقين
0	300	0	0	0	300	0	0	0	300	مراكز النقابات العمالية
6420	4580	6420	0	0	3665	0	915	915	11000	مراكز الخدمات الإنسانية
0	600	0	0	600	0	0	0	0	600	مشروع التغذية مع الأمم المتحدة
1000	0	0	0	0	0	1000	0	1000	1000	مركز التدريب الاجتماعي - الحدث
500	0	250	250	0	0	0	0	0	500	مشروع تطوير رعاية المنحرفين
430	0	430	0	0	0	0	0	0	430	اتحاد حماية الأحداث
100	0	100	0	0	0	0	0	0	100	مركز تشجيع صناعة السجاد
500	0	500	0	0	0	0	0	0	500	بيت المحترف اللبناني
500	0	500	0	0	0	0	0	0	500	المخيمات التطوعية
1000	0	1000	0	0	0	0	0	0	1000	مشروع تأمين حقوق المعوقين
500	0	500	0	0	0	0	0	0	500	المشاريع والخدمات الإنسانية
100	0	100	0	0	0	0	0	0	100	وحدة الإعلام والاتصال السكاني
0	150	0	0	0	0	0	150	150	150	لجنة محو الأمية
760	0	760	0	0	0	0	0	0	760	مشاريع بالتعاون مع UNFPA
410	0	410	0	0	0	0	0	0	410	تحسين احوال المعيشة مع UNDP
40440	40280	12175	9855	10205	8775	18410	21300	39710	80720	الحصة من "التحويلات"
50.10%	49.90%	15.10%	12.20%	12.60%	10.90%	22.80%	26.40%	49.20%		النسبة السنوية
41935	41765	12625	10220	10580	9100	19090	22085	41175	83700	الحصة من اجمالي موازنة الوزارة (مليون ل.ل.)

التوزيع الوظيفي للمعالمين لوزارة الشؤون الاجتماعية بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ مليون ل.ل. ثم (%)

مركز مشاريع ودراسات اجتماعية
مكتبة فنية الحق لخدمة الحق في الحياة
الجمهور العربي
طاعة البيت فاضله